ما تمِّم من الأفعال الناسخة في القرآن

إبراهيم بن سليمان البعيمي

أستاذ مساعد - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

المقدمة

الحمد لله الذي شرّف اللغة العربية بالقرآن، وأثاب من عمل بها محتسباً، وأكرمنا بالانتساب إليها، وأصلّي وأسلّم على نبيّنا محمد سيّد الأنام أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم المعاد.

أمّا بعد: فإن البحث في القرآن وعلومه من خير ما يدّخره المرء ليوم الحساب، ولا تزال كنوزه دفينة، ومعينه لا ينضب، فهو كتاب الله الخالد المعجز.

كنت في القسم مع بعض الزملاء فتحدّث المجلسُ عن قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ المَوازِيْنَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيئاً وَإن كانَ مِثْقالُ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أتَينا بِها وَكَفى بِنا حاسِبِينَ﴾ برفع (مثقالُ) في حرف نافع وأبي جعفر، علام ارتفع؟ فمن قائل: إنه اسم كان والخبر (أتينا بها)، ومن قائل إنَّ (كان) هنا تامة و(مثقال) فاعل بها، فخطر ببالي أن أجمع ما في القرآن من الأفعال الناسخة التي تُمِّمت من نقصان فأدرسها، وظننت بادئ الرأي أن الأمر سهل هيِّن، فذهبت إلى كتب النحو أستنطقها عن أحكام الأفعال النواسخ، ما يُتمَّم منها، وما يلازم النقصان، وعلامة كلِّ فعل حين تمامه،وبم يفسّر؟ ثم عرّجت على كتب معاجم القرآن أحصي فيها الأفعال الناسخة التي وردت في القرآن، فدلفت بادئ ذي بدء إلى كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة؛ لأنه الأحرى بجمع شواهد هذا الموضوع فجمعت ما فيه من أمثلة وشواهد، فاجتمع لديَّ كمٌّ هائل

حقيق بإفراده ببحث، ولم أذكر من النواسخ ما لم يكن ناقصاً فيتمّم كظنَّ وأخواتها إذ التمام أصل لها، ولم أتطرّق للمشتقات من النواقص مثل كلمة (المصير) من صار يصير التي وردت في القرآن في تسعةٍ وعشرين موضعاً؛ لأنها لا تندرج تحت اسم البحث (ما تُمِّمَ من الأفعال الناسخة في القرآن) وبعد أن استوت الأفعال المراد درسها على سوقها؛ صحبت الكثير من كتب التفسير، وكتب القراءات والاحتجاج لها، وكتب إعراب القرآن، ومطوَّلات النحو؛ أُدارسها الأفعال الناسخة، فما كان منها تامّاً، أو كان التمام وجهاً جائزاً فيه ولو كان مرجوحاً ادّخرته، وما لم يرد فيه إلا النقصان فقط استبعدته.

وحاولت أن أصوغ الأوجه الإعرابية الجائزة في الآيات بأسلوبي الخاص، مهتدياً بأقوال العلماء السابقين، مشيراً في الهامش إلى المصدر الذي أخذت منه الفكرة، وأعرضت عن إعراب كلمات في الآيات المستشهد بها لا ينبني على إعرابها حكم بتمام الأفعال الناسخة أو نقصانها، أما إن انبنى على إعراب تلك الكلمات حكم بتمام أو نقصان الأفعال الناسخة فإنني أعرب ما يتّفق مع الغرض المقصود وأترك الباقي.

وقد جعلت البحث في فصلين تسبقهما هذه المقدّمة التي أوضحت فيها سبب اختيار الموضوع.

وفيه مباحث:

المبحث الأول: النواسخ بين الفعلية والحرفية

يرى الجمهور فعليّة كان، وأخواتها[1]، مستدلين بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها، وتصرّفها تصرف الأفعال، من مضيّ، ومضارع، وأمر، ودخول الحروف المختصة بالأفعال عليها، كـ(لم ولن وقد والسين وسوف).

ويقابل هذا الرأي رأيٌ للزجاجي الذي ذهب إلى أن كان وأخواتها حروفٌ قال: "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الأخبار، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، ودام، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما صُرّف منها"[2].

وردّ الجمهور رأي الزجاجي، واعتذر له شرّاح الجمل[3]، ويرى ابن القواس[4] أن الحامل للزجاجي على عدم الاعتداد بفعلية كان وأخواتها أربعة أمور هي: معانيها في غيرها، وعدم تمام الكلام بمرفوعها، وعدم توكيدها بالمصدر، وعدم دلالتها على الحدث.

---

(١) ينظر رأي الجمهور في الارتشاف: ٢/ ٧٢.

(٢) الجمل في النحو: ٤١.

(٣) ينظر البسيط: ٦٦١.

وقال العكبري في اللباب ١/ ١٦٤: «ومن عبّر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوّز؛ لأنه وجدها تشبه الحروف في أنها لا تدلّ على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية، أو يكون عَنَى بالحروف الطريقة؛ إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقيّة الأفعال؛ ولهذه العلّة خصّوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر» أ هـ.

(٤) شرح ألفية ابن معط: ٨٥٧.

ونُسب للمبرّد، والزجاج: القول بحرفيتها كالزجاجي، قال الأنباري: "كان وأخواتها أفعال غير حقيقية، وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد إلى أنها حروف تتصرف تصرُّف الأفعال؛ لأنها لا تدلُّ على الحدث الذي هو المصدر؛ ولأن كلّ فعل متعدٍّ يكون فاعله غير مفعوله ـ غالباً ـ، وهذه الأفعال فاعلها هو المفعول؛ ولأن المرفوع بها يسمّى اسماً فاعلاً ويسمّى المنصوب خبراً، ولا يسمّى مفعولاً فدلّ على أنها حروف"(٥).

ولكنّ الذي في المقتضب يخالف ما قاله الأنباري، قال المبرّد: "هذا باب الفعل المتعدّي إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، وأضحى، ومادام، وما زال، وليس، وما كان في معناهنّ، وهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكنّا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد... و(كان) فعل متصرّف يتقدّم مفعوله ويتأخر... فإن قال قائل: أما كان فقد علم أنها فعل بقولك: كان ويكون وهو كائن وكذلك أصبح وأمسى، و (ليس) لا يوجد فيها هذا التّصرف فمن أين قلتم إنها فعل؟"(٦).

ولعلّ الحامل للأنباري على ما نسب للمبرّد قوله: "وكما أن كان في وزن الفعل وتصرّفه وليست فعلاً على الحقيقة تقول: ضرب زيد عمراً فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرٍو، فإذا قلت: كان زيد أخاك لم تخبر أن زيداً أوصل إلى الأخ شيئاً، ولكن زعمت أن زيداً أخوه فيما خلا من الدهر..."(٧)، وقال: "ومنها ما يتعدّى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وليست أفعالاً

(٥) منثور الفوائد: ٥٥.

(٦) المقتضب: ٤/ ٨٦.

(٧) المقتضب: ٣/ ٣٣.

حقيقة، ولكنها في وزن الأفعال، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وأمسى عبدالله ظريفاً يا فتى، وكذلك ليس، ومازال وما دام"[٨].

وواضح أنّ مراد المبرّد بقوله: (ليست أفعالاً حقيقة) أي: إنها أفعال لفظية لا حقيقية وهي التي يسمّيها كثير من النحاة أفعال عبارة، وليس مراده أنها حروف قسيمة الأفعال والأسماء، فعبارته واضحة الدلالة على المراد.

أما القول بفعلية (ليس) ففيه نزاع بين النحاة طويل، سببه جمودها، وتجردها من الحدث فالجمهور يرون فعليتها، وذهب ابن شقير[٩] وأبو عليّ الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف، فقال: "فإن قال قائل: إنه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم ليسوا ولستم قيل: إن اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل، ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم؟ وذلك قول بعضهم: هاءا وهاؤوا، كما نقول للمخاطب: افعلا وافعلوا"[١٠].

ونُسب القول بحرفية (ليس) إلى ابن السرّاج[١١]، ولكن الذي في الأصول يخالف ذلك قال: "فأما ليس فالدليل على أنها فعل ـ وإن كانت لا تتصرف ـ قولك: لست كما تقول: ضربت"[١٢].

وذهب المالقي إلى أنها ليست محضة في الحرفية، كما أنها ليست محضة في الفعلية[١٣].

---

(٨) المقتضب: ٣/ ١٨٩، وينظر ٣/ ٩٧ منه.

(٩) ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٨٧.

(١٠) المسائل الحلبيات: ٢١٠.

(١١) ينظر في النسبة: الجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب: ٣٨٧.

(١٢) ينظر الأصول: ١/ ٨٢.

(١٣) رصف المباني: ٣٦٨، وجواهر الأدب ٤٨٦.

المبحث الثاني: وصفها بالنقصان

الأصل في كلّ فعل أن يدلّ على الحدث بمادته، وعلى الزمن بهيئته فـ(شَرُف) يدلُّ على الشرف بحروفه التي هي(الشين، والراء،والفاء) بهذا الترتيب والشرف هو المصدرالذي يعبّر عنه بالحدث، ويدلُّ الفعل على الزمن بما فيه من الحركات والسكنات التي هي الهيئة فـ(شَرُف) على وزن (فَعُلَ) للزمن الماضي المحض، و(يَشْرُفُ) على وزن (يَفْعُلُ) للزمن الحاضر والمستقبل على اختلاف بينهم في زمن المضارع، والأمر (اشْرُفْ) للزمن المستقبل المحض، والحدث ثابت مع اختلاف الأزمنة الثلاثة؛ لأن ترتيب الحروف ثابت (شين، فراء، ففاء).

والأفعال الناقصة المتصرّفة أجمع النحاة على دلالتها على الزمن فـ(كان) عندهم كـ(نَصَرَ) فعل ماضٍ مضارعه على يَفْعُلُ كـ(يَنْصُرُ) بضم عين المضارع فيهما، و(صار) كـ(ضَرَبَ) مضارعه مكسور العين كـ(يَضْرِبُ)، و(كَادَ) كـ(فَرِحَ) مضارعه مفتوح العين كـ(يَفْرَحُ)، فالنحاة مجمعون على دلالة الأفعال الناقصة على الزمن بلا خلاف بينهم.

إنما الخلاف بينهم في دلالة الأفعال الناقصة المتصرّفة على الحدث؛ إذ ذهب جماعة من النحاة منهم ابن جني في اللمع، والثمانيني، والواسطي، والجرجاني، وابن يعيش إلى أن الأفعال الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث فهي أفعال بلا أحداث، قال ابن جني: " باب كان وأخواتها: وهي كان وصار وأمسى وأصبح. . . وما تصرّف منهنّ وما كان في معناهنّ مما يدل على الزمان المجرّد من الحدث "(١٤)، فقول ابن جني: "مما يدل على الزمان المجرد من الحدث" نصّ صريح في عدم اعتداده بالحدث في الأفعال الناقصة، وسبب نقصانها عنده عدم دلالتها على الحدث، وقال الثمانيني معللاً إفراد كان وأخواتها بباب: "فإن قيل:

(١٤) اللمع تحقيق حامد المؤمن: ٨٥ .

فلم اختصّت هذه الأفعال بباب دون غيرها من الأفعال، قيل له: من شرط كلّ فعل أن يدل على المصدر الذي اشتقّ منه، وعلى الزمان الذي حدث فيه، فلما كانت هذه الأفعال مخالفة لغيرها من الأفعال خُصَّت بباب تذكر فيه، ووجه مخالفتها أنها جرِّدت للدلالة على الزمان، وعرِّيت من المصدر، وجعل خبرها عوضاً لها من المصدر فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها" (١٥).

وقال الواسطي: "وتسمَّى أفعال العبارة، وتنقص عن الأفعال؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقة؛ لأنها لا تدلّ على المصدر كالأفعال فنقصت، ومن أجل هذا لم يكن فاعلها ومفعولها حقيقيين" (١٦).

وابن برهان العكبري - وهو من أوائل شراح اللمع - له عبارة قد يلمح منها مخالفته لشيخه، إذ يقول: "ثم إن العرب جعلت من كان الدلالة على المصدر، وألزمتها الخبر؛ جبراً لكسرها ورتقاً لفتقها، فصار: كان زيد قائماً بمنزلة قام زيد، وقام زيد بمنزلة وقع قيام زيد في الزمن الماضي، فمن (كان) يعلم الزمان فقط، ومن خبرها يعلم المصدر ومن (كان) التامة يعلم المصدر والزمان جميعاً كما يعلم ذلك من ضرب" (١٧).

فقوله: "إن العرب جعلت من (كان) الدلالة على المصدر" قد يُلْمح من هذه العبارة أن كان في رأيه تدل على الحدث، ولكن هل مراده أن كان التامة التي تحدث عنها في نهاية النص هي التي تدل على المصدر؟ أم عموم كان بقسميها التام والناقص؟ الراجح عندي أن العكبري لم يخالف شيخه في هذه المسألة لأنه يرى أن خبر الناقصة إنما هو جبر لكسرها ورتق لفتقها، فما الكسر؟! وما الفتق؟! الذي أومأ إليه، ثمّ إن قوله: فمن (كان) يعلم الزمان فقط، ومن خبرها يعلم المصدر

(١٥) شرح اللمع: ٢٤٧، مخطوط رسالة دكتوراه في الأزهر، بحوزتي نسخة منها.

(١٦) شرح اللمع: ١٢٤ (مخطوط) رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بحوزتي نسخة منها.

(١٧) شرح اللمع ٤٩.

يرجح ما ذهبت إليه.

وقال العلوي: "اعلم أن هذه الأفعال مجرّدة للزمان دون الحدث فاحتاجت إلى الجملة من المبتدأ والخبر... ولمّا كانت هذه الأفعال غير دالة على حدث لم يحسن أن تؤكَّد بالمصدر؛ لأن المصدر نزع منها، ولو كانت تدل على مصدر لجاز أن تؤكد كسائر الأفعال" (١٨).

ويقول الجرجاني: "وهي أفعال غير حقيقية؛ ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط" (١٩).

ويقول ابن يعيش: " وتسمّى أفعالاً ناقصة وأفعال عبارة. فأما كونها أفعالاً فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي... وأما كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: يضرب؛ فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط و(يكون) تدلّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل: أفعال عبارة، أي: هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمّي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة" (٢٠).

وفي مقابل رأي ابن جني وتلامذته ذهب ابن مالك والرضي والمتأخرون إلى أن الأفعال الناقصة تدلّ على الحدث والزمن معاً، والأحداث فيها كالأحداث في الأفعال التامة، وهم يعللون سبب تسميتها بالناقصة؛ بأنها لا تكتفي بمرفوعها، قال الرضي: "إنما سمّيت ناقصة؛ لأنها لا تُتِمُّ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع

(١٨) اللمع: ٨٥ هـ ٢.

(١٩) المقتصد: ١/٣٩٨.

(٢٠) شرح المفصّل: ٧/٧٩.

المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تُتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سمّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن كان في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله فجيء أولاً بلفظ (كان) دالٌ على حصولٍ ما، ثمّ عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه، مع فائدة أخرى - هاهنا - وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في كان، لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية"[٢١]، ويقول ابن عقيل: "وتسمّى نواقص؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: كان عبدُالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأُخُوَّة"[٢٢].

أما ابن مالك ففنّد رأي ابن جني ومن وافقه بأدلة عشرة، أوردها في شرح التسهيل[٢٣] منها: أن العرب استعملت لـ(كان) مصدراً صريحاً وشاهده قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومِه الفتى
وكَونُك إيَّاهُ عليك يسيرُ[٢٤]

(٢١) شرح الكافية: ٤/ ١٨١.

(٢٢) المساعد: ١/ ٢٥٢.

(٢٣) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٣٣٨.

(٢٤) البيت من الطويل دون عزو في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٣٩، وهمع الهوامع: ١/ ١١٤، والتصريح: ١/ ٥٩٩ تحقيق عبد الفتاح بحيري.

ومؤوّلا، وشاهده قوله تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُما الشَّيْطانُ لِيُبْدِيَ لَهُما ما وُورِيَ عَنهُما مِن سَوْءاتِهِما وَقالَ ما نَهاكُمَا رَبُّكُما عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إلاَّ أن تَكُونا مَلَكَيْنِ أوْ تَكُوْنا مِنَ الخالِدِينَ ﴾[٢٥] فـ﴿ أن تكونا﴾ مصدر مؤوّل، والمصدر هو الحدث.

وذهب فريق ثالث منهم ابن خروف وابن عصفور إلى أن الأفعال الناقصة مشتقة من مصادر لم يلفظ بها قال ابن عصفور: "وفي هذه الأفعال خلاف بين النحاة هل تدلّ على الحدث أوْ لا؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث، وإنما هي لمجرّد الزمان ولذلك لم يلفظ لها بمصدر لا يقال كان زيد كوناً، ولا أمسى عبد الله إمساء، وكذلك سائر أخواتها، والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقررمن كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول"[٢٦].

ويوضّح ابن أبي الربيع ما أشار إليه العلوي في النصّ السابق بأن الفعل التام يؤكَّد بالمصدر أو يبيّن نوعه أو عدده فيقال مثلاً: أكرم زيدٌ عمراً إكراماً، وإكرامتين، أو إكرام العلماء، والفعل الناقص لايصحّ أن يؤكد بالمصدر، ولا يبيّن نوعه، ولا عدده، فلا يقال فيه: كان زيد قائماً كوناً، ولا كونتين، ولا كون العلماء، قال: ولا أعلم في ذلك خلافاً، ثم اعتذر عن القائلين بتجرّدها عن الحدث فقال: "ومن الناس من تعذّر عليه فهم هذا الذي ذكرته فقال: إن النحويين يقولون: جرّدت (كان) عن الحدث، وهذا لا يمكن؛ لأن حروفها لا يفارقها الحدث فكيف تجرّد عمّا يقتضيه لفظها بالضرورة، هذا مستحيل، يقال له: لم يؤت بها للدلالة على ما تقتضيه حروفها من الكون، وإنما جيء بها لما تقتضيه بنيتها من الدلالة على الزمان، ولو لم يكن كذلك لجاز للمصدر أن يؤكد ويبيّن، وهذا بيّن

(٢٥) الأعراف: ٢٠.

(٢٦) شرح الجمل: ١/ ٣٨٥، وينظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥.

واضح في كان"[٢٧].

وينبني على هذا الخلاف مسألة: عمل (كان) في الظرف والمجرور، فمن أنكر الحدث فيها لا يعلّق الظرف والمجرور بها، ومن أقرّ بالحدث فيها علّق الظرف والمجرور بها، قال أبو حيّان: "وكونها لا تدلّ على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وهو مذهب المبرّد، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جنّي، وابن برهان، والأستاذ أبي علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه"[٢٨]، أما عملها في الحال فقد منعه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أن خبرها منصوب على الحال[٢٩].

المبحث الثالث: معنى (ناسخة)

للنسخ في لغة العرب معانٍ متعددة[٣٠] فهو: يعني إزالة الشيء وإبطاله وإقامة آخر مكانه، يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ: أزالته عن مكانه وحلّت محلّه، ونسْخ الآيةِ الآيةَ: إزالة حكمها، قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْها أَوْ مِثْلِها﴾[٣١]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ـ في تحريم الخمر مطلقاً ـ ﴿يا أيُّهَا الذينَ آمَنُوا إنَّما الخَمْرُ والمَيْسِرُ والأنصَابُ والأزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فاجْتَنِبُوه لَعَلَّكُم تُفْلِحُون﴾[٣٢]، إذ نسخت العمل بآية النساء من تقييد التحريم بوقت الصلاة ﴿ ولا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُمْ سُكارَى﴾[٣٣].

ويطلق النسخ ويراد به الاكتتاب عن معارضةٍ، يقال: نسختُ لي نسخةً من

---

(٢٧) البسيط: ٦٦٤.

(٢٨) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥، وينظر الملخص لابن أبي الربيع ١/ ٢١١.

(٢٩) ينظر الإنصاف: المسألة ١١٩، والتبيين للعكبري: ٢٩٥، وائتلاف النصرة: ١٢١، والتصريح بمضمون التوضيح تحقيق عبد الفتاح بحيري: ١/ ٥٨٨.

(٣٠) ينظر التهذيب: ٧/ ١٨١، واللسان (نسخ): ٣/ ٦١.

(٣١) البقرة: ١٠٦.

(٣٢) المائدة: ٩٠.

(٣٣) النساء: ٤٣.

كتاب فلان، أي: اكتتبت منها نسخة، والاستنساخ: كتب كتاب من كتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنتُم تَعْمَلُونَ﴾[٣٤] أي نأمر بنسخه وإثباته.

والأفعال الناسخة سمّيت بهذا الاسم؛ لأنها نَسَخَتْ عمل العامل المعنوي وهو الابتداء في المبتدأ والخبر، وأحدثت فيهما عملاً جديداً، وهو تأثرهما بالعوامل اللفظية الداخلة عليهما فنسخت العامل المعنوي بعامل لفظي حسب رأي البصريين، قال الأهدل ـ معللاً تسمية النواسخ بهذا الاسم ـ: "وتسمّى هذه العوامل النواسخ مطلقاً من غير قيد، ونواسخ الابتداء مقيّدة بالإضافة إلى المبتدأ للاختصاص به، لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء أخذاً من النسخ وهو: الرفع؛ وإنما نسخته؛ لأنها عوامل لفظية، والابتداء عمل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر؛ لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدأ والخبر"[٣٥].

وقال السيوطي: "هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء"[٣٦]، فقوله: "تنسخ حكم الابتداء" أي: حكمه الإعرابي في رفعه المبتدأ والخبر، وأيضاً نسخ حكم تسمية المبتدأ والخبر بهذا الاسم فلا يسمّيان بعد دخول النواسخ عليهما مبتدأ ولا خبراً بل يصير المبتدأ اسماً للناسخ الذي دخل عليه والخبر خبراً له.

وللكوفيين أن يعللوا تسميتها بالنواسخ؛ بأنها نسخت الإعراب السابق للخبر فنصبته بعد أن كان مرفوعاً، وأشار إلى هذا الأهدل في النص السابق بقوله: "لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه".

---

(٣٤) الجاثية: ٢٩.

(٣٥) الكواكب الدرية: ١/ ١٩٥.

(٣٦) همع الهوامع: ٢/ ٦٣.

المبحث الرابع: مجيئها تامة

تجيء (كان وأخواتها) تامةً إلا (ليس، وزال) أي: أنها تكتفي بالمرفوع عن المنصوب، ويحصل الإسناد ـ حينئذٍ ـ بينها وبين مرفوعها، قال ابن عقيل ـ عن هذه الأفعال ـ: "سميت تامة لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها، وعملت عمل ما رادفت فإن كان لازماً لزمت، أو متعدياً بحرف تعدّت به أو بنفسه فكذلك"(٣٧)، وقال سيبويه: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبدالله، أي: قد خلق، وقد كان الأمر، أي: وقع... فمما جاء على وقع قوله وهو مقّاس العائذي:

فِدى لِبَني ذُهْلِ بنِ شيبانَ ناقتي
إذا كان يومٌ ذُو كَواكبَ أَشْهَبُ(٣٨)

أي إذا وقع، وقال الآخر، عمرو بن شأس:

بَنِي أسـدٍ هل تعلمـون بَلاءَنا
إذا كـان يومـاً ذَا كَـواكبَ أَشْنعـا
إذا كـانـتِ الحُـوُّ الطِّوالُ كـأنما
كَساها السِّلاحُ الأُرْجُوانَ المُضَلَّعا(٣٩)

أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم. وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا"(٤٠)

---

(٣٧) المساعد: ١/ ٢٥٥.

(٣٨) البيت من الطويل وهو في الكتاب: ١/ ٤٧، والمقتضب: ٤/ ٩٦.

(٣٩) البيتان من الطويل والأول منهما في الأزهية: ١٨٦، والخزانة: ٨/ ٥٢١، ودون عزو في المقتضب: ٤/ ٩٦.
والحوّ: جمع أحوى والمراد الرماح السمر، والحوَّة لون بين الحمرة والسمرة، والأرجوان لون أحمر وعنى به الشاعر دماء القتلى، ويريد بالمضلّع: أن الرماح فيها خطوط حمر من الدماء ولكنها لم تعمها.

(٤٠) الكتاب: ١/ ٤٦.

فكان إذن تجيء تامة لازمة إذا فسّرت بمعنى (حدث) قال الشاعر:

إذا كان الشِّتاءُ فَأَدْفِئُوني

فإنَّ الشيخَ يُهْرِمُهُ الشتاءُ(٤١)

أو بمعنى (حضر) كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾(٤٢) أو بمعنى (وقع) نحو: ما شاء الله كان، وتكون تامة متعدية إذا جاءت بمعنى (كفل) نحو: (كنتُ الصبيَّ) بمعنى كفلته، أو بمعنى (غَزَلَ) نحو: كنتُ الصوفَ بمعنى غزلته.

ومصدر كان التامة كمصدر الناقصة ـ عند من أثبته ـ الكون يقال: كان يكون كوناً، إلا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة: كالحراسة والزراعة والتجارة(٤٣).

ويفسّر العلماء الأفعال التامة بما يلي: أصبح: (دخل في الصباح)، وأضحى (دخل في الضحى)، وأمسى (دخل في المساء)، وظلّ (دام أو طال)، وصار (رجع أو ضمَّ أو قطَّع)، ودام (بقي أو سكن)، وبرح (ذهب أو ظهر)، وفتئ (كسَّر أو أطفأ)، ويتم الفعل (انفك) إذا كان مطاوعاً لـ(فكَّ) نحو: فككت القيدَ فانفك، ويتم (بات) إذا كان بمعنى: نزل بالقوم ليلاً نحو: بات محمد بالقوم أي: (نزل بهم ليلاً) (٤٤).

أما الفعل (زال) فجاء مضارعه على: (يزول) و(يزيل) و(يزال) يقال: زال الظلُّ يزول بمعنى انتقل من مكانه، وزال محمد ضأنه من المعز يزيل بمعنى فرّق بينها، ويقال: ما يزال المطر منهمراً بمعنى استمرَّ، الناقص منها زال يزال والباقي تام

(٤١) البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبع في الأزهية: ١٨٤ والخزانة: ٧/ ٣٨١، ودون عزو في أسرار العربية: ١٣٥، والهمع: ١/ ١١٦.

(٤٢) البقرة: ٢٨٠.

(٤٣) ينظر تعليق الفرائد: ٣/ ١٧٦.

(٤٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٢.

أصالة، ويرى الجمهور أن زال يزال ملازم للنقصان، وخالف فيه أبو علي الفارسي إذ قال بتمامه في الحلبيات: "فأصل زال البراح الذي ذكره [أي سيبويه] ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه، كما يجوز في (كان) إذا أريد به (وقع)، ويدل على هذا ما حكي في تصاريف هذه الكلمة من قولهم: زيَّلت وزايلت و

. . . . . .

. . . تُزَيِّلُ بين الجِيرَةِ الخُلُطِ(٤٥)

ثم نقل إلى الأفعال التي تدل على الزمان مجرّدة من الحدث كان وبابه فيلزمها الخبر ولا يجوز الاقتصار على فاعليها"(٤٦)، وقال الأنباري: "ما زال لا تقع إلا ناقصة وقد وقعت تامة في قول الشاعر:

شَبَابٌ كَأَنْ لم يَكُنْ

وشَيْبٌ كَأَنْ لم يَزَلْ (٤٧)

وإنما كانت هاهنا تامة؛ لأنها وقعت في مقابلة لم يكن، أي: لم يقع، وهي تامة، فكذلك كأن لم يزل"(٤٨).

المبحث الخامس: مجيئها زائدة

تزاد (كان) بين المتلازمين، ويرى بعض النحاة أن هذا الحكم خاص بـ(كان)

---

(٤٥) جزء من بيت من البسيط لوعلة الجرمي ونسب لغيره، وهو بتمامه:

سَائِلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هَلْ جَنَيْتُ لها حَرْباً تُزَيِّلُ بَيْنَ الجِيْرَةِ الخُلُطِ

وبعده:

أم هل علوت بجرَّارٍ له لجب يغشى الأماعز بين السهل والفرط

حتَّى تركت نساء الحيِّ ضاحية في ساحة الدار يستوقدن بالغبط

والأبيات في الكامل: ٣٥٦، والأغاني ٢٢/ ٢٢٣، و اللآلي للبكري: ٧٤٩، واللسان: (فرط) و(خلط)، ورفع الحجب المستورة: ١٣٣٠، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٢٣، والرواية المثبتة من الأغاني.

(٤٦) المسائل الحلبيات: ٢٧٣.

(٤٧) البيت من مجزوء المتقارب، ولم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤٨) منثور الفوائد: ٢٩.

دون أخواتها، وأجاز الأخفش والكوفيون[٤٩] زيادة أمسى وأصبح مستدلين بقول العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، لأن أصبح وأمسى وقعت بين ما وفعل التعجب، وردّه ابن السراج فقال: "وقد أجاز قوم من النحويين ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان فهذا عندي غير جائز"[٥٠]، وأجاز أبو عليٍّ[٥١] زيادة أصبح وأمسى في قول الشاعر:

عَـدُوُّ عَيْنَيْـكَ وشانِيْهُـمَا
أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[٥٢]

وقول الآخر:

أَعَاذِلَ قُولي ما هَوِيْت فَأَوِّبِي
كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبي[٥٣]

وقال الأشموني: "وأجاز بعضهم زيادة سائر الباب إذا لم ينقص المعنى"[٥٤].

واختلف النحاة في دلالة (كان الزائدة) على الزمان على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب ابن السراج - واختاره ابن يعيش والرضيّ - أنَّ كان الزائدة لا عمل لها في اللفظ ولافي المعنى، وأنَّ زيادتها حقيقية وهي - حينئذٍ - مجردة من

(٤٩) ينظر الأشموني: ١/ ٢٤١، وقال الرضي ٤/ ١٩٤: «حكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ما التعجبية ككان في لفظين وهما: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها وردَّه أبو عمرو، وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه وإنما كان حاشية في كتابه» وينظر الكتاب: ١/ ٧٣هـ ١.

(٥٠) الأصول لابن السراج: ١/ ١٠٦.

(٥١) ينظر شرح الأشموني: ١/ ٢٤١.

(٥٢) البيت من السريع دون عزو في تخليص الشواهد: ٢٥٢، والهمع: ٢/ ١٢٠.

(٥٣) البيت من الطويل دون عزو في شرح الكافية الشافية: ٤١٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، والأشموني: ١/ ٢٤٢، والهمع: ١/ ١٢٠، والرواية فيه فأنني وأيدها الشنقيطي في الدرر ١/ ٩٠.

(٥٤) شرح الأشموني: ١/ ٢٤٢.

الزمان للتأكيد، قال ابن السراج: "الثالث: أن تكون توكيداً نحو قولك: زيدٌ كان منطلقٌ، إنما معناه زيد منطلق، وجاز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر"(٥٥)، وقال ابن يعيش: "الوجه الثالث من وجوه كان: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا: زائدة أن لا يكون لها اسم، ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور؛ ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها. . . ، والذي أراه الأول، وإليه كان يذهب ابن السراج، قال في أصوله: وحق الزائد أن لا يكون عاملاً، ولا معمولاً، ولا يُحدث معنى سوى التوكيد"(٥٦)، وقال الرضيّ: "اعلم أن (كان) تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب" (٥٧).

المذهب الثاني: مذهب السيرافي وهو: أن (كان) الزائدة دالة على الزمان، ولها حينئذ فاعل هو مصدرها، وهي مهملة قال البغدادي: "الثاني مذهب السيرافي قال: لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان الماضي، وفاعلها مصدرها"(٥٨).

وحكم الرضيّ على هذا المذهب بالهوَسِ قال: "وقد ذكر السيرافي أنّ فاعلها مصدرها، أي: الكون وهو هَوَسٌ؛ إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت"(٥٩).

المذهب الثالث: أن (كان الزائدة) مهملة إعمالاً، وليس لها فاعل، ولكنها دالة على الزمان، ويرى الرضي أنها ـ حينئذ ـ زائدة مجازاً، والفرق بين المذهبين

(٥٥) الأصول لابن السراج: ١/ ٩٢.

(٥٦) شرح المفصل: ٧/ ٩٨.

(٥٧) شرح الكافية: ٤/ ١٩٠، وتنظر الخزانة ٩/ ٢٠٧.

(٥٨) خزانة الأدب: ٩/ ٢٠٨.

(٥٩) شرح الكافية: ٤/ ١٩٢.

الأخيرين: القول بأن لها فاعلاً عند المذهب الثاني، ولا فاعل لها في الثالث، قال الرضي: "وأمَّا إذا دلّت (كان) على الزمان، ولم تعمل نحو: ما كان أحسن زيداً، وكذا قولهم: إن من أفضلهم كان زيداً، فهي زائدة عند سيبويه... ففي تسميتها زائدة نظر؛ لما ذكرنا أن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سمّيَت زائدة مجازاً لعدم عملها"(٦٠)، وقال ابن يعيش: "وقال قوم: إنَّ كان إذا زيدت كانت على وجهين أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر أن تلغى عن العمل والمعنى معاً؛ وإنما تدخل لضرب من التأكيد"(٦١).

وخلاصة القول فزيادة (كان) مشروطة بما يلي:

الأول: كونها بلفظ الماضي، وشذّت زيادتها بلفظ المضارع في قول من ترقص ابنها:

أنت ـ تكونُ ـ ماجدٌ نبيلُ
إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(٦٢)

والثاني: كونها بين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، وشذت زيادتها في قول الشاعر:

جِيادُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى
عَلى ـ كان ـ المُسَوَّمَةِ العِرابِ(٦٣)

(٦٠) شرح الكافية: ٤/ ١٩١.

(٦١) شرح المفصل: ٧/ ١٠٠، وينظر في تقسيم كان الزائدة الخزانة: ٩/ ٢٠٧.

(٦٢) بيتان من مشطور الرجز لفاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهما في جلّ شروح ألفية ابن مالك في باب كان.

(٦٣) بيت من الوافر دون عزو في شرح المفصل: ٧/ ٩٧، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، والهمع: ١/ ١٢٠.

وأكثر ما تكون زيادتها بين ما وفعل التعجب[٦٤] كقول الشاعر:[٦٥]

مَا ـ كان ـ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذاً

بِهُداكَ مُجْتَنِباً هَوًى وَعِنادا

ولهذا لا يصح وقوع الزائدة أولاً؛ لأن الصـدارة تكون باللوازم والأصول، قاله الرضي[٦٦].

(٦٤) وزيدت بين الصفة والموصوف، والعاطف والمعطوف، وبين نعم وفاعلها، وبين جزأي الجملة. ينظر في ذلك الأشموني: ١/ ٢٣٩.

(٦٥) البيت من الكامل، لعبد الله بن رواحة، في المقاصد النحوية: ٣/ ٦٦٣، ودون عزو في شرح التسهيل: ١/ ٣٦٢، والأشموني: ٣/ ٢٥، وليس في ديوانه المجموع.

(٦٦) شرح الكافية: ٤/ ١٩٣.

الفصل الثاني: دراسة النواسخ التامة في القرآن

وفيه مباحث:

المبحث الأول: دراسة كان وفيه مطالب:

المطلب الأول: كان في القرآن:

جاءت (كان) تامة في القرآن في آيات لا تحتمل غير التمام، وجاءت في آيات تحتمل التمام والنقصان، وجاءت في آيات تحتمل النقصان والزيادة والتمام، وفي آيات تحتمل الزيادة والتمام، وفي آيات كثيرة لا تحتمل إلا النقصان، وهذا القسم الأخير ليس داخلاً في البحث؛ لأنه الأصل ولن نتطرق له.

المطلب الثاني: كان تامة:(٦٧)

قال تعالى: ﴿ وقَاتِلُوهُم حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ ويَكُونَ الدِّينُ لله فَإِنِ انتَهَوا فَلا عُدْوانَ إلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾(٦٨) الفعل (تكون) في هذه الآية تام وفاعله (فتنةٌ) والفعل الآخر (ويكون الدين) يحتمل التمام وفاعله حينئذ (الدين) ويحتمل النقصان وخبره متعلق الجار والمجرور (لله)، قال أبو البقاء العكبري في إعراب الآية: "كان هنا تامة وقوله: ﴿ويكون الدين﴾ يجوز أن تكون كان تامة، وأن تكون ناقصة، ﴿ويكون لله﴾ الخبر"(٦٩)، وقال السمين: "وتكون هنا تامة وفتنة فاعل بها، وأما ويكون الدين لله فيجوز أن تكون تامة أيضاً وهو الظاهر ويتعلق لله بها، وأن تكون ناقصة ولله الخبر فيتعلق بمحذوف أي كائناً لله"(٧٠)، وقال المنتجب:

---

(٦٧) ينظر في هذا المطلب: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣ ج١ ص٣٥٣.

(٦٨) البقرة: ١٩٣.

(٦٩) التبيان: ١٥٨.

(٧٠) الدر: ٢/ ٣٠٩.

"وكان في قوله: ﴿حتى لا تكون﴾ تامة، وفي قوله: ﴿ويكون الدين﴾ يحتمل أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة ﴿ولله﴾ الخبر"(٧١).

وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٧٢) في الآية قراءتان: الأولى برفع (ذو) وهي قراءة الجماعة، ولها حينئذٍ توجيهان الأول: أنّ كان تامة ومعناها إذا حدث ووقع ووجد فلا تحتاج إلى خبر، وذو عسرة فاعل بها على حدٍّ قول الشاعر:

إذا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئُوني
فَإِنَّ الشَّيخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاءُ (٧٣)

والتوجيه الثاني ـ وهو مذهب بعض الكوفيين ـ كان فيه ناقصة وذو عسرة اسمها، والخبر محذوف تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حقّ، وقيل: غريماً، وقيل: من الغرماء(٧٤)، والتمام هو الأظهر ويلزم من يقول بالنقصان مع رفع (ذو) حذف خبر الناسخ اقتصاراً وهو ممنوع عند البصريين.

والقراءة الثانية بنصب (ذا) وهي قراءة ابن مسعود وأبيّ وعثمان بن عفان ـ رضي الله عنهم ـ(٧٥)، واسمها حينئذٍ ضمير يعود على المَدِين على حدّ قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه (٧٦):

بَني أسدٍ هل تَعْلَمون بَلاءَنا
إذا كانَ يوماً ذا كَواكبَ أَشْنَعا(٧٧)

---

(٧١) الفريد: ١/ ٤٢٧.

(٧٢) البقرة: ٢٨٠.

(٧٣) سبق تخريجه.

(٧٤) ينظر في التوجيهات: البيان للأنباري: ١/ ١٨٠، والتبيان: ٢٢٥، والدر: ٢/ ٦٤٣.

(٧٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٨٦، وشواذ القراءات: ١/ ٢٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٤٢.

(٧٦) الكتاب: ١/ ٤٧.

(٧٧) سبق تخريج البيت.

وقول الآخر وهو من شواهد الفراء:

لله قَوْمِي أيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ

إذا كَان يوماً ذا كَواكبَ أشْنَعا(٧٨)

وقال تعالى: ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمانُهَا إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنا عَنْهُم عَذابَ الخِزْيِ في الحَياةِ الدُّنْيا وَمَتَّعْناهُم إلى حِينٍ﴾(٧٩) (قريةٌ) بالرفع فاعل و(كان) هنا تامة، و(آمنت) صفة لـ(قرية)(٨٠).

وقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَواتِ والأرْضِ وإذا قَضَى أمْراً فَإنَّما يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٨١) الفعل (كن) هنا تامّ، وكذلك في وجهٍ الفعل (يكون) وفاعلهما ضمير يعود للأمر والتقدير: كن أيُّها الأمرُ فيكون الأمرُ أي: فيوجد، والأمر هنا واحد الأمور وليس مصدراً.

والوجه الثاني في (يكون): النقصان والمعنى على هذا التوجيه فيكون الأمر مقضيّاً (٨٢)، ويرى أبوعلي الفارسي(٨٣)، وأبو البقاء العكبري(٨٤) أنّ فعل الأمر (كن) ليس على بابه واحتجّ أبو البقاء لما ذهب إليه بأنه ليس هناك مخاطَبٌ به، وإنما المعنى سرعة التكوّن، واستدلّ على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكوِّنٌ أصلاً، ولا يرد على المعدوم ـ قال ـ: لأنه ليس

(٧٨) البيت من الطويل،وفي تفعيلته الأولى خرم، وهو دون عزو في معاني القرآن: ١/ ١٨٦.

(٧٩) يونس: ٩٨.

(٨٠) ينظر الدر: ٦/ ٢٦٨.

(٨١) البقرة: ١١٧.

(٨٢) ينظر الدر: ٣/ ١٨٢.

(٨٣) الحجة: ١/ ٢٠٥.

(٨٤) التبيان: ١٠٩.

بشيء، وقال: إن لفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر،كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٨٥] وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدّاً﴾[٨٦].

وقراءة الجماعة برفع (يكونُ) لها ثلاثة توجيهات: الأول: الرفع على الاستئناف فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو يكون وهو رأي سيبويه[٨٧] والزجاج[٨٨] في أحد قوليه.

والتوجيه الثاني: أن يكون معطوفاً على (يقولُ) وهو رأي الزجاج في قوله الثاني واختاره الطبري وقرره[٨٩]، وردَّ ابن عطية[٩٠] هذا الرأي لأنه يخلُّ بالمعنى، ورجح رأي سيبويه.

والتوجيه الثالث: العطف على (كن) من حيث المعنى وهو قول أبي عليّ الفارسي؛ لأنه يرى أن الفعل (كن) ليس على بابه، وإنما هو خبرٌ، والمعنى: يُكَوَّنُ فيكون[٩١].

---

(٨٥) مريم: ٣٨.

(٨٦) مريم: ٧٥.

(٨٧) الكتاب: ٣/٣٨-٣٩ قال: «قال عزّ وجلّ ﴿فلا تكفر فيتعلّمون﴾ فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلّمون ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلّمون، ومثله ﴿كن فيكونُ﴾ كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون».

(٨٨) معاني القرآن: ١/١٩٩، قال: «رفع يكون من وجهين: إن شئت على العطف على يقول، وإن شئت على الاستئناف».

(٨٩) جامع البيان: ١/٥١١.

(٩٠) المحرر الوجيز: ١/٣٣٩، قال: «ويكون رفع على الاستئناف قال سيبويه معناه فهو يكون. قال غيره «يكون» عطف على (يقول) واختاره الطبري وقرره وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود»، وفسّر أبو حيّان قول ابن عطيّة في البحر المحيط: ١/٣٦٦، فقال: «معنى ردّه: أن الأمر عنده قد تمّ، والتكوين حادث، وقد نسق عليه بالفاء فهو معه، أي: يعتقبه فلا يصحّ ذلك».

(٩١) ينظر الحجّة لأبي علي: ٢/٢٠٥.

والقراءة الثانية: لابن عامر بنصب (يكونَ) وتطاول بعض العلماء[٩٢] على ابن عامر في هذه الآية فلحَّنوه فيها؛ بحجّة أن الفاء؛ لا ينصبُ المضارع بعدها في جواب الأمر إلا إذا كانا فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء، واختلف الفعلان والفاعلان؛ نحو: أكرمْ زيداً فيكرمَك؛ فالمعنى حينئذ إن تكرم زيداً يكرمك، والآية ليست كذلك؛ لأن الفاعل فيهما واحد، فيصبح المعنى أن يكن يكن، وأطال أبو عليّ الفارسي[٩٣] والسمين الحلبي[٩٤] في الاحتجاج لهذه القراءة بما معناه: أن هذا مما روعي فيه اللفظ من غير نظر للمعنى.

وقال تعالى: ﴿قالَتْ رَبِّ أنّى يَكُوْنُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِك الله يَخْلُقُ ما يَشَاءُ إذا قَضَى أمْراً فإنَّما يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٩٥]

وقال تعالى: ﴿ إنَّ مَثَلَ عِيسى عَندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٩٦]

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذي خَلَقَ السَّمَـوَاتِ والأرْضَ بِالحَقِّ وَيَوْمَ يَقُوْلُ كُن فَيَكُوْنُ قَـوْلُهُ الحَقُّ وَلَهُ المُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فـي الصُّورِ عَـالِمُ الغَـيْبِ والشَّـهـادَةِ وَهُوَ الحَكِيْمُ الخَبِيْرُ﴾[٩٧]

وقال تعالى: ﴿إنَّمَا قَوْلُنا لِشَيْءٍ إذا أرَدْناهُ أن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[٩٨]

(٩٢) منهم: ابن مجاهد في السبعة: ١٦٩، وقال ابن عطيّة: ١/ ٣٣٩: «وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر هذا لحن»، وقال أبـو حيّان: «القول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجـرّقائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى» البحر المحيط: ١/ ٣٦٦.

(٩٣) المرجع السابق: ٢/ ٢٠٦.

(٩٤) الدر ٢/ ٨٩.

(٩٥) آل عمران: ٤٧.

(٩٦) آل عمران: ٥٩.

(٩٧) الأنعام: ٧٣.

(٩٨) النحل: ٤٠.

وقال تعالى: ﴿ مَاكَانَ للهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحانَهُ إذا قَضَى أَمْراً فَإنَّما يَقُوْلُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٩٩)

وقال تعالى: ﴿إنَّمَا أَمْرُهُ إذا أَرادَ شَيْئاً أَن يَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(١٠٠)

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإذا قَضَى أَمْراً فَإنَّمَا يَقُوْلُ لَهُ كُن فَيَكُوْنُ﴾(١٠١)

القول في هذه الآيات ﴿كن فيكون﴾ كالقول في الآية الأولى من حيث التمام والنقصان والتوجيه، إلا أنَّ ابن عامر يقرأ بنصب ﴿كن فيكونَ﴾ حيث جاءت إلا في الثانية من آل عمران، وفي آية الأنعام فقد وافق الجماعة برفعهما، ووافق الكسائيُّ ابنَ عامرٍ في نصب الفعل ﴿يكونَ﴾ في النحل ويس؛ لأن الفعل ﴿أن نقولَ﴾ فيهما منصوب بـ(أن) المصدرية فصحّ عنده العطف عليه (١٠٢)

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما في السَّمَواتِ وَما في الأَرْضِ ما يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ولا خَمْسَةٍ إلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ ولا أَدْنَى مِن ذَلكَ ولا أَكْثَرَ إلاَّ هُوَ مَعَهُم أَيْنَما كانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِما عَمِلُوا يَوْمَ القِيامَةِ إنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(١٠٣) ﴿يكون﴾ هنا تامة، وفاعلها من نجوى، و﴿مِنْ﴾ صلة أي زائدة، ومعنى يكون هنا يقع، أو يحدث(١٠٤).

---

(٩٩) مريم: ٣٥.

(١٠٠) يس: ٨٢.

(١٠١) غافر: ٦٨.

(١٠٢) ينظر: السبعة: ١٦٩، والتذكرة لابن غلبون: ٣٢٠، والإقناع لابن الباذش: ٦٠٢، والنشر: ٢/ ٢٢٠.

(١٠٣) المجادلة: ٧.

(١٠٤) ينظر: الفريد: ٤/ ٤٤١، والدر: ١٠/ ٢٦٨.

المطلب الثالث : كان بين التمام والنقصان:(١٠٥)

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُوْنَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّيْنُ لله فَإِنِ انتَهُوا فَلا عُدْوَانَ إلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾(١٠٦)، الشاهد هنا ﴿ويكون الدين لله﴾ فالفعل يكون يحتمل النقصان والتمام، وقد مضى الحديث عنه في المطلب السابق.

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾(١٠٧)، الفعل يكون يحتمل النقصان والتمام، والمعنى على النقصان: إن لم يكن الشاهدان رجلين، فرجل واحد وامرأتان يَسُدُّ مسدّهما، وعلى التمام يكون المعنى: إن لم يوجد شاهدان من الرجال فشاهد واحد مع امرأتين يغني غناهما قال أبو حيّان: "الضمير عائد على الشهيدين أي: فإن لم يكن الشهيدان رجلين، والمعنى أنه إن أغفل صاحب الحق، أو قصد أن لا يُشْهِدَ رجلين لغرض له، وكان على هذا التقدير ناقصة، وقال قوم: بل المعنى فإن لم يوجد رجلان ولا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال، وهذا لا يتم إلا على اعتقاد أن الضمير في يكونا عائد على شهيدين بوصف الرجولية، وتكون كان تامة، ويكون رجلين منصوباً على الحال المؤكدة كقوله: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾(١٠٨) على أحسن الوجهين"(١٠٩)، وقال السمين: "جوّزوا في كان هذه أن تكون الناقصة، وأن تكون التامة"(١١٠)، ثم أخذ السمين يوضح المعنى على التمام والنقصان، بمالم يخرج عما ذكره أبوحيّان.

وقال تعالى: ﴿إلاَّ أن تَكُوْنَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ تُدِيْرُوْنَهَا بَيْنَكُم﴾(١١١)، قرأ عاصم

(١٠٥) ينظر دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٣٥٤.

(١٠٦) البقرة: ١٩٣.

(١٠٧) البقرة: ٢٨٢.

(١٠٨) النساء: ١٧٦.

(١٠٩) البحر: ٢/ ٣٤٦.

(١١٠) الدر: ٢/ ٦٥٥.

(١١١) البقرة: ٢٨٢.

بنصب ﴿تجارة﴾ على أن كان ناقصة، واسمها مضمر تقديره إلا أن تكون المبايعاتُ تجارة، وحاضرة صفة، وقرأ بقيّة العشرة برفع تجارة على أنها فاعل لتكون، وتكون تامة بمعنى تحدث أو تقع[١١٢].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَقَتَا﴾[١١٣]، يكاد المفسرون يجمعون على أن كان هنا ناقصة، واسمها آية، وخبرها الجار والمجرور (لكم) أو (في فئتين)، ولكم متعلق بكان، وأجاز المنتجب[١١٤] أن تكون (كان) تامة وفاعلها آية، ولم يشرح المعنى على التمام، وقال أبو السعود: "والظرف خبر كان على أنها ناقصة، ولتوسطه بينها وبين اسمها... أو هو متعلّق بكان على أنها تامة، وإنما قدّم على فاعلها لما مرّ مراراً من الاعتناء بما قدّم والتشويق إلى ما أخّر"[١١٥]، وألمح إلى ذلك أبو البقاء دون تصريح فقال: "ويجوز أن يكون لكم في موضع نصب على الحال على أن يكون صفة لآية أي آيةٌ كائنةٌ لكم فيتعلّق بمحذوف"[١١٦].

وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الكِبَرُ وَامْرَأَتِي عاقِرٌ﴾[١١٧] يجوز في (يكون) أن تعرب ناقصة وغلام اسمها وخبرها لي، وتامة وغلام فاعل ولي متعلق بيكون، أو حال، والمعنى أنى يحدث غلام لي[١١٨].

---

(١١٢) ينظر في القراءة: السبعة: ١٩٣، والمبسوط: ١٣٧، والتذكرة: ٣٤٤، والنشر: ٢/ ٢٣٧.
وينظر في التوجيه: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٠٤، والحجة لأبي عليّ الفارسي: ١/ ٤٣٦، و التبيان للعكبري: ١/ ٢٣١.

(١١٣) آل عمران: ١٣.

(١١٤) الفريد: ١/ ٥٤٦.

(١١٥) تفسير أبي السعود: ١/ ٤٤٥.

(١١٦) التبيان: ٢٤٢.

(١١٧) آل عمران: ٤٠.

(١١٨) ينظر في التوجيه: التبيان: ٢٥٧، والبحر: ٢/ ٤٥٠، والفتوحات الإلهية: ١/ ٢٦٨.

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[١١٩]، كالآية السابقة يجوز في (يكون) التمام وفاعلها ولد والمعنى أنى يحدث لي ولد، ولي جار ومجرور متعلق بيكون وهو حال، ويجوز أن تكون ناقصة واسمها ولد والخبر الجار والمجرور.

وقال تعالى: ﴿وَرَسُولاً إلى بَنِي إسْرائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتكمْ بِآيَةٍ مِّن رَبِّكُم أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيراً بِإذن الله﴾[١٢٠]، (يكون) هنا تحتمل التمام بمعنى فيوجد أي فيكون المخلوق من الطين طيراً، ففاعل يكون على هذا الوجه مستكن يعود على المخلوق من الطين، وطيراً حال منه، ويحتمل أن تكون ناقصة واسمها ما كان فاعلاً للتامة، وخبرها طيراً وهي حينئذٍ على بابها، ويصحّ أن تكون بمعنى صار الناقصة [١٢١]، ورجّح السمين النقصان على التمام بحجة أن في وقوع اسم الجنس حالاً بُعْداً مُحْوِجاً إلى تأويل، ثم قال: "وإنما يظهر ذلك على قراءة نافع طائراً لأنه حينئذ مشتق"[١٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَونَ عَنِ المُنكَرِ وَأولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[١٢٣] الفعل ﴿تكنْ﴾ محتمل للتمام والنقصان فعلى التمام تكون أمّةٌ فاعلاً ويدعون صفة للفاعل، والجار والمجرور متعلقين بـ(تكن) على أن (منْ) تبعيضية، أو متعلقين بمحذوف حال و(من) حينئذٍ بيانية، وعلى النقصان تكون أمة اسمها ويدعون هو الخبر، والجار والمجرور (منكم) حالاً

(١١٩) آل عمران: ٤٧.

(١٢٠) آل عمران: ٤٩.

(١٢١) ينظر: التبيان: ٢٦٣، والفريد: ١/ ٥٧٥، والدر: ٣/ ١٩٦.

(١٢٢) الدر: ٣/ ١٩٦.

(١٢٣) آل عمران: ١٠٤.

من أمة، وأصله صفة فلمّا تقدم على الموصوف أعرب حالا، ويجوز أن يكون الخبر هو الجار والمجرور، ويدعون صفة[١٢٤].

وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾[١٢٥]: قرأ نافع وأبو جعفر برفع واحدة والباقون بنصبها، فعلى الرفع تكون (كان) تامةً و (واحدة) فاعلاً، والمعنى إن حدث ووقع، وعلى قراءة الجماعة فـ(كان) ناقصة واسمها ضمير يعود على المتروكة أي: إن كانت المتروكة واحدة [١٢٦]، ورجّح أبو علي الفارسي النصب على الرفع للتناسب مع قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾ واحتج مكي للرفع على النصب فقال: "ويقوّي ذلك أنه لمّا كان القضاء في إرث الواحدة لا في نفسها وجب أن يكون التقدير: فإن وقع أو حدث إرث واحدة "[١٢٧].

وقال تعالى: ﴿وإن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [١٢٨]: اختلف المفسرون في معنى الكلالة، وأصل اشتقاقها [١٢٩]، فقيل: الكلالة: الميّت الذي لا ولد له ولا والد، وقيل: لا والد له فقط، وقيل: لا ولد له فقط، وقيل: الكلالة الورثة ما عدا الأبوين والولد، وقيل: الكلالة المال الموروث، وقيل: الكلالة هم القرابة، وقيل: الكلالة هي: الوراثة. ومن هذه الأقوال فالكلالة: إما الميّت، وإما الوارث، وإما المال الموروث، وإما الإرث نفسه.

---

(١٢٤) ينظر: التبيان: ٢٨٣، والبحر: ٣/ ٢٠، والدر: ٣/ ٣٣٩.

(١٢٥) النساء: ١١.

(١٢٦) ينظر في القراءة: السبعة: ٢٢٧، والتذكرة لابن غلبون: ٣٧٢، والكشف: ١/ ٣٧٨، والنشر: ٢/ ٢٤٧. وينظر في التوجيه: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٢٩، والحجة لأبي علي: ٣/ ١٣٦.

(١٢٧) الكشف: ١/ ٣٧٨.

(١٢٨) النساء: ١٢.

(١٢٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٧، وتفسير الطبري: ٤/ ٢٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٤٥، وتفسير البيضاوي: ١/ ٢٠٤.

وقيل: في اشتقاقها: الكلالة من تَكَلَّلَهُ أي أحاط به، وقيل: من الكَلال وهو الإعياء.

واختلف المفسرون في إعراب كلالة بناء على القول بتمام كان أو نقصانها بما يلي:

أوّلا: القول بنقصان كان؛ قيل: إن كلالة هي خبر كان الناقصة، وتفسّر الكلالة على هذا الوجه بالميّت نفسه، ومن فسّر الكلالة بالوارث قدّر مضافاً محذوفاً أي ذا كلالة.

وقيل: خبر كان الناقصة جملة (يورث)، وفي إعراب كلالة حينئذٍ أربعة أوجه: قيل: حال من نائب فاعل يورث عند من فسّر الكلالة بالميّت، وقيل: مفعول له عند من فسّر الكلالة بالقرابة، وقيل: مفعول ثانٍ ليورث عند من فسّر الكلالة بالمال الموروث، وقيل: نعت لمصدر محذوف عند من فسّر الكلالة بالوراثة.

ثانياً: القول بتمام كان: فـ(رجل) فاعل بكان التامة والمعنى إن وقع أوحصل رجلٌ يورث كلالة، وجملة يورث صفة للفاعل، وكلالة إما حال من الفاعل عند من فسّر الكلالة بالميّت، أو مفعول له عند من فسّر الكلالة بالقرابة، أومفعول به ثانٍ ليورث عند من فسّر الكلالة بالمال الموروث، أو نعت لمصدر عند من فسّر الكلالة بالوراثة، وأجاز مكي هنا إعراب كلالة تمييزاً، قال: "كان بمعنى وقع، ويورث نعت لرجل، ورجل رفع بكان، وكلالة نصب على التفسير"[١٣٠]، ووافقه أبو البركات الأنباري[١٣١]، وانتقد ابن هشام من يعرب الكلالة تمييزاً[١٣٢].

(١٣٠) إعراب مشكل القرآن: ١/ ١٩٢.

وينظر في توجيه الإعراب: معاني القرآن للأخفش: ٢٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٤٠، والكشاف: ١/ ٥٠٩، والتبيان: ٣٣٦، والفريد: ١/ ٧٠١، والبحر: ٣/ ١٨٩، والدر: ٣/ ٦٠٦.

(١٣١) البيان: ١/ ٢٤٥.

(١٣٢) ينظر مغني اللبيب: ٦٨٥.

وقرئ الفِعْلُ (يُورِثُ) بالبناء للفاعل من أورث، كما قرئ برفع (كلالةٌ)، ولها توجيهات أعرضت عنها؛ لأنها لم تندرج تحت تمام كان أو نقصانها.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُم بَيْنَكُم بِالباطِلِ إلاَّ أَن تَكُوْنَ تِجارَةٌ عَن تَراضٍ مِّنكُمْ ولا تَقْتُلوا أنفُسَكُم إنَّ اللهَ كانَ بِكُمْ رَحِيما﴾(١٣٣)، قرأ الكوفيون(١٣٤): عاصم وحمزة والكسائي بنصب تجارة، وهي التي يقرأ بها اليوم في المشرق الإسلامي، وقرأ باقي العشرة برفع (تجارة)، وتوجيه الرفع أنّ (كان) تامة بمعنى إلا أن تقع أو تحدث تجارة فـ(تجارة) فاعل بكان التامة، وتوجيه النصب أنّ (كان) ناقصة، واسمها مقدر، و(تجارة) خبرها إما أصالة والتقدير إلا أن تكون الأموالُ تجارة، أو تكون التجارةُ تجارةً عن تراضٍ منكم، أو على نيّة حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير، إلا أن تكون الأموالُ أموالَ تجارة (١٣٥) على حدّ قول الشاعر:

بَني أَسَدٍ هل تَعْلَمون بلاءَنا

إذا كان يوماً ذا كَواكبَ أَشْنَعا (١٣٦)

وقال تعالى: ﴿إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّةٍ وإن تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها ويُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أجْراً عَظِيماً﴾(١٣٧) قرأ الجماعة(١٣٨) حسنةً بالنصب على أنها خبر كان الناقصة، واسمها ضمير يعود على مثقال، وأُنّث الفعل مراعاةً للمعنى إذ التقدير:

---

(١٣٣) النساء: ٢٩.

(١٣٤) ينظر: السبعة: ٢٣١، والحجة لابن زنجلة: ١٩٩، والتذكرة لابن غلبون: ٣٧٤.

(١٣٥) ينظر: الحجة لأبي علي: ٣/ ١٥٢، والكشف لمكي: ١/ ٣٨٦، وإعراب مشكل القرآن: ١٩٦، والتبيان: ٣٥١، والفريد: ١/ ٧٢٣.

(١٣٦) سبق تخريجه.

(١٣٧) النساء: ٤٠.

(١٣٨) ينظر في القراءة: السبعة: ٢٣٣، والحجة لابن زنجلة: ٢٠٣، والتذكرة: ٣٧٦، والنشر: ٢/ ٢٤٩.

وإن تك زنة ذرّة حسنة، وقرأ نافع وابن كثير، وأبو جعفرحسنةٌ بالرفع على أن كان تامة، وحسنةٌ فاعل بها، والمعنى وإن توجد أو تقع حسنة يضاعفها(١٣٩).

وقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَـوَاتِ والأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَم تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(١٤٠) يصح في (يكون) النقصان، وخبرها اسم الاستفهام أنّى، وقدّم لاستحقاقه الصدارة، وولدٌ اسمها، و(له) في محل نصب حال، ويجوز أن يكون (ولد) اسمها وخبرها الجار والمجرور، واسم الاستفهام حال قاله أبو البقاء (١٤١)، أو على التشبيه بالحال أو على التشبيه بالظرف عند من لا يعمل الناقص فيهما قاله السمين(١٤٢)، ويجوز أن تكون تامة وولد فاعل بها، وأنّى حال، والجار والمجرور حال أخرى كانت في الأصل صفة فلمّا تقدّمت أعربت حالا،ورجّح السمين التمام على النقصان هنا(١٤٣).

وكذلك قوله: ﴿ولم تكن له صاحبة﴾ يحتمل الفعل (تكن) التمام والنقصان، فعلى التمام تعرب صاحبة فاعلاً بـ(تكن) والجار والمجرور (له) حال، وعلى النقصان تعرب (صاحبة) اسم (تكن) والجار والمجرور خبر (تكن).

وقال تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾(١٤٤)، في الآية قراءات(١٤٥) عشرية كثيرة يخصّنا منها قراءة أبي جعفر، وابن عامر، وابن كثير: ميتةٌ بالرفع، وقرأها الباقون ميتةً بالنصب، وتوجيه الرفع إما فاعل بكان التامة بمعنى إن وجد

(١٣٩) ينظر: البحر: ٣/ ٢٥١، والدر : ٣/ ٦٨١.

(١٤٠) الأنعام: ١٠١.

(١٤١) التبيان: ٥٢٧.

(١٤٢) الدر : ٥/ ٨٩.

(١٤٣) ينظر: الفريد: ٢/ ٢٠٦، والبحر: ٤/ ١٩٤، والدر: ٥/ ٨٩، والفتوحات الإلهية: ٢/ ٧١.

(١٤٤) الأنعام: ١٣٩.

(١٤٥) ينظر: السبعة: ٢٧٠، والمبسوط: ١٧٥، والتذكرة: ٤١٢، والإقناع: ٤٤٦، والنشر: ٢/ ٢٦٦.

وهو الأظهر، وإما اسم الناقصة، وخبرها شبهُ جملةٍ محذوف تقديره: وإن يكن هناك ميتةٌ، أو وإن يكن في البطون ميتةٌ، وهذا رأي الأخفش(١٤٦). ومن نصب فعلى الخبرية لكان الناقصة، واسمها محذوف تقديره: وإن تكن الأجنّة أو الأنعام ميتةً، والتذكير والتأنيث في تكن ويكن مراعاة للفظ أو المعنى.(١٤٧)

وقال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُم عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وإن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلفاً مِّنَ الَّذِين كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾(١٤٨)، يكن في الموضعين محتملة للتمام والنقصان. فعلى التمام (عشرون) فاعل بها، وكذلك مائة، والجار والمجرور متعلّقان بكان التامة، أو حال أصله صفة تقدّمت، ومرّت له نظائر، وعلى النقصان (عشرون) اسم كان، وكذلك مائة، والجار والمجرور خبر مقدّم. ويُلْحَظُ جمالُ النظم القرآني إذ قيّد الشرط الأول بالصبر من المؤمنين وحُذف من الثاني، وقيّد الثاني بكون الأعداء من الكافرين، وحُذف من الأول(١٤٩).

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُو بَقِيَّةٍ﴾(١٥٠)، تحتمل كان هنا التمام والنقصان، ومعناها على التمام: وجد أو حدث، و (أولو) فاعل بها، ومن القرون حال، ومن قبلكم متعلق بمحذوف حال أخرى، أو صفة عند من يجعل (أل) في (القرون) جنسية لا عهدية، وجملة ينهون صفة للفاعل، ويجوز أن تكون الناقصة، و(أولو) اسمها، وجملة ينهون هي الخبر، وضعّف السمينُ نقصانَها(١٥١).

---

(١٤٦) ينظر: معاني القرآن: ٢٨٨.

(١٤٧) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٧١، والحجة لأبي عليّ: ٣/ ٤١٥، والكشف لمكي: ١/ ٤٥٤، وإعراب المشكل: ٢٧٢.

(١٤٨) الأنفال: ٦٥.

(١٤٩) ينظر: التبيان: ١٣٦، الدر: ٥/ ٦٣٦.

(١٥٠) هود: ١١٦.

(١٥١) الدر: ٦/ ٤٢٢.

وقال تعالى: ﴿أن تكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾[١٥٢]، الفعل هنا محتمل للتمام[١٥٣]، وفاعله أمّةٌ، وللنقصان واسمه أمة، والضمير مبتدأ وأربى خبر، والجملة هي خبرالناقص، وأجاز الكوفيون[١٥٤] أن يكون الضمير عماداً أي ضمير فصل وأربى خبر الناقص، والبصريون[١٥٥] يمنعون مثل هذا؛ لأن أمة نكرة.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كانَ في الأرْضِ مَلائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنا عَلَيْهِم مِّنَ السَّماءِ مَلَكاً رَّسُولا﴾[١٥٦] كان تحتمل التمام والنقصان، فعلى التمام يكون فاعلها ملائكة، ويمشون صفة له، ومطمئنين حال من الواو في يمشون، والجار والمجرور في الأرض متعلق بـ(كان) التامة، وعلى النقصان يكون ملائكة اسم كان، والأظهر في خبرها أن يكون في الأرض لصحة المعنى، ويصح أن يكون جملة يمشون، ويتعلّق به الجار والمجرور (في الأرض)،ويجوز أن يكون الخبر مطمئنين، وفيه بعد.[١٥٧]

وقال تعالى: ﴿ونَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامة فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيئاً وَإن كانَ مِثْقالُ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنا بِهَا وكَفَى بِنَا حاسِبِينَ﴾[١٥٨]، قرأ نافع[١٥٩]، وأبو جعفر برفع مثقال على أنه فاعل لكان التامة، والمعنى إن وجد مثقال حبة، وقرأ الباقون بنصب مثقال على أنه خبر الناقصة، واسمها مضمر يعود على مفهوم من

(١٥٢) النحل: ٩٢.

(١٥٣) ينظر: التبيان: ٨٠٥، والبحر: ٥/ ٥٣١، والدر: ٧/ ٢٨١.

(١٥٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٣، قال: «وموضع أربى نصب، وإن شئت رفعت كما تقول: ما أظنّ رجلاً هو أفضلَ منك، وأفضلُ منك، النصب على العماد، والرفع على أن تجعل هو اسماً».

(١٥٥) الكتاب: ٢/ ٣٩٥، قال: «هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ... لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة».

(١٥٦) الإسراء: ٩٥.

(١٥٧) ينظر: الدر: ٧/ ٤١٣، والفتوحات الإلهية: ٢/ ٦٤٩.

(١٥٨) الأنبياء: ٤٧.

(١٥٩) ينظر: السبعة: ٤٢٩، والمبسوط: ٢٥٣، والإقناع: ٧٠٣، والنشر: ٢/ ٣٢٤.

السياق تقـديره: وإن كان الظلامةُ مثقال حـبة من خردل[١٦٠]، وأنّث الضمير في أتينا بها وهو يعود على مذكر مثقال؛ لأن المعنى زنة حبّة، أو لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه الـتأنيث مثقال حبّة.

وقال تعالى: ﴿قَالَ مُـوسى ربِّي أَعْلَمُ بِمَن جاءَ بِالْهُدى مِنْ عِندِهِ وَمَن تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ إنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[١٦١] (تكون) محتملة للتمام والنقصان، فعلى التمام يكون (عـاقبة الدار) فاعلاً بيكون، والجـار والمجرور(له) حالاً منه، ويصح أن تكون ناقصة، واسـمها (عاقـبة الدار)، وخبرها (له)، ويصح أن يكون اسـمها ضميـر الشأن، والجملة بعدها: هي الخبـر، ويصحّ أن يكون اسمها ضمـيراً يعود على من، وجملة (له عـاقبة الدار) خبرها وفـيه بعد؛ لاتصال تاء التـأنيث بالفعل والضمير فيه يعود على مذكر[١٦٢].

وقال تعالى: ﴿فَخَسَفْنا بِهِ وَبِدارِهِ الأَرْضَ فَـما كانَ لَهُ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُ مِن دُوْنِ اللهِ وَما كانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ﴾[١٦٣]، كان الأولى محتملة للتـمام والنقصان، فعلى التمـام فاعلهـا فئـة وهو مجـرور لفظاً مرفـوع محلاً؛ لأن (مِنْ) صلةٌ، وجـملة ينصرونه صفة للفاعل أي فئة ناصرةٌ، وعـلى النقصان تكون فئة اسم كان مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً، وخبرها إما الجار والمجرور (له) وإما جملة (ينصرونه)[١٦٤].

وقال تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إنَّها إن تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن في صَخْرَةٍ أو في السَّمَـواتِ أو فـي الأَرْضِ يَـأْتِ بِهَا اللهُ إنَّ اللهَ لَطِيفٌ خَبِـيرٌ﴾[١٦٥]، قرأ نافع،

---

(١٦٠) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٦١، والحجة لأبي علي: ٥/ ٢٥٦، والكشف: ٢/ ١١١.

(١٦١) القصص: ٣٧.

(١٦٢) ينظر: التبيان: ١٠٢١، والدر: ٨/ ٦٧٨.

(١٦٣) القصص: ٨١.

(١٦٤) ينظر: الدر: ٨/ ٦٩٦، والفتوحات الإلهية: ٣/ ٣٦٣.

(١٦٥) لقمان: ١٦.

وأبو جعفر[١٦٦] برفع مثقال على أنها فاعل بكان التامة، وقرأ الباقون بنصب مثقال على أنها خبر الناقصة، واسمها ضمير يعود على السيئة أو المظلمة، و بقيّة التوجيه كآية الأنبياء السابقة[١٦٧].

وقال تعالى: ﴿إن كانَتْ إلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فإذا هُمْ خامِدُونَ﴾[١٦٨]، قرأ[١٦٩] أبو جعفر يزيد بن القعقاع ـ وهو أحد العشرة ـ برفع صيحةٌ هنا وفي الآية اللاحقة على أن كان تامة بمعنى حدث ووقع، وصيحة فاعل بها، وقرأ البقية بالنصب على أن كان ناقصة، واسمها ضمير يعود على مفهوم، قال أبو البقاء[١٧٠]: "ماكانت الصيحةُ إلا صيحةً والغرض وصفها بالاتحاد"، وقال السمين[١٧١]: "واسمها ضمير الأخْذَة لدلالة السياق عليها".

وقال تعالى: ﴿إن كانَتْ إلاَّ صَيْحَةً واحِدَةً فإذا هُمْ جَمِيعاً لَّدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾[١٧٢] الكلام هنا كالكلام في الآية السابقة قراءةً وتوجيهاً.

وقال تعالى: ﴿كَي لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[١٧٣] قرأ أبو جعفر، وهشام[١٧٤] دولةٌ بالرفع على تمام كان بمعنى لئلا يحدث أو يقع، وقرأ الباقون بالنصب على أنها خبر الناقصة، واسمها ضمير يعود للفيء[١٧٥].

(١٦٦) ينظر: السبعة: ٤٢٩، والمبسوط: ٢٥٣، والإقناع: ٧٠٣، والنشر: ٢/ ٣٤٦.
(١٦٧) ينظر: الكشف: ٢/ ١٨٨، والفريد: ٣/ ١٠.
(١٦٨) يس: ٢٩.
(١٦٩) ينظر: النشر: ٢/ ٣٥٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٣٩٩.
(١٧٠) التبيان: ١٠٨١.
(١٧١) الدر: ٩/ ٢٥٨.
(١٧٢) يس: ٥٣.
(١٧٣) الحشر: ٧.
(١٧٤) ينظر: النشر: ٢/ ٣٨٦، وإتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥٣٠.
(١٧٥) ينظر: الكشف: ٢/ ٢١٦، الفريد: ٤/ ٤٤٨.

وقال تعالى: ﴿وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَوَارِيرا﴾[١٧٦] كان هنا محتملة للتمام، وفاعلها مستتر يعود على الأكواب، وقوارير على هذا الوجه حال من الفاعل قال أبو البقاء: "أي كوِّنت"[١٧٧]، ويجوز أن تكون الناقصة، واسمها ضمير يعود على الأكواب، وخبرها (قواريرا) ورجّح هذا الوجه السمين[١٧٨].

المطلب الرابع: كان تحتمل التمام والزيادة:[١٧٩]

قال تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ في المَهْدَ صَبِيّاً﴾[١٨٠] في (كان) أربعة أقوال:

الأول: أنها زائدة وبه قال أبوعبيدة[١٨١]، والمبرد وجماعة من النحاة قال المبرّد: "إنما معنى كان هاهنا التوكيد فكأنَّ التقدير ـ والله أعلم ـ كيف نكلّم من هو في المهد صبياً، نصب صبياً على الحال، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دلَّ على أنه تكلّم في المهد؛ لأنك تقول للرجل: كان في المهد صبياً"[١٨٢]، وأنكر القول بزيادتها أبو بكر بن الأنباري [١٨٣].

---

(١٧٦) الإنسان: ١٥.

(١٧٧) التبيان: ١٢٦٠.

(١٧٨) ينظر الدر: ١٠/ ٦٠٩.

(١٧٩) ينظر دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٣٥٩.

(١٨٠) مريم: ٢٩.

(١٨١) مجاز القرآن: ٢/ ٧.

(١٨٢) المقتضب: ٤/ ١١٧.

(١٨٣) الأضداد: ٦١، قال: «قال أبو بكر والذي نذهب إليه أن (كان ويكون) لا يجوز أن يكونا على خلاف ظاهرهما، إلا إذا وضح المعنى، فلا يجوز لقائل أن يقول: كان عبد الله قائماً بمعنى يكون عبد الله، وكذلك محال أن يقول: يكون عبد الله قائماً؛ بمعنى كان عبد الله؛ لأن هذا ما لايفهم، ولا يقوم عليه دليل، فإذا انكشف المعنى حمل أحد الفعلين على الآخر كقوله جلّ اسمه ﴿ كيف نكلّم من كان في المهد صبياً﴾ معناه من يكون في المهد فكيف نكلّمه!فصلح الماضي موضع المستقبل... وقول أبي عبيدة كان زائدة في قوله تبارك وتعالى ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾ ليس بصحيح؛ لأنها لا تلغى مبتدأةً ناصبةً للخبر؛ وإنما التأويل عند الفراء وكائن الله غفوراً رحيماً فصلح الماضي في موضع الدائم».
وينظر: البحر: ٦/ ١٨٧، والدر: ٧/ ٥٩٤.

الثاني أنها تامة :وبه قال أبو عبيدة [184] أيضاً،وفاعلها ضمير يعود على عيسى عليه السلام، وصبيّاً حال.

الثالث: أنها بمعنى صار على حدّ قول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّها

قَطا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُهَا[185]

فصبيّاً خبر صار، واسمها ضمير يعود على عيسى عليه السلام.

الرابع: أنها على بابها ناقصة، ولكنها دالة على الزمان المطلق، بمعنى الاستمرار، على حد قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَّحِيما﴾[186] أي: لم يزل، إذ لا يصحّ بقاء كان هاهنا على زمانها لأن الله سبحانه وتعالى: في جميع الأوقات غفور رحيم[187]، وبه قال أبو بكر بن الأنباري[188]، وحكاه عن الفراء.

المطلب الخامس: كان تحتمل التمام والنقصان والزيادة:[189]

قال تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[190]، قرأ [191]

---

(١٨٤) قال في مجاز القرآن: ٢/ ٧ «﴿من كان في المهد صبيّاً﴾ لـ(كان) مواضع فمنها لما مضى، ومنها لما حدث ساعته وهو كيف نكلّم من حدث في المهد صبيّاً، ومنها لما يجيء بعد في موضع يكون... ويجيء (كان) أيضاً زائدة لا تعمل في الاسم».

(١٨٥) البيت من الطويل وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه: ١١٩، ونسب لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح: ٥٢٥، وابن يعيش:٧/ ١٠٢، ودون عزو في أسرار العربية: ١٣٧.

(١٨٦) النساء: ١٠٠.

(١٨٧) ينظر في التوجيهات: التبيان: ٨٧٣، والفريد ٣/ ٣٩٧ وابن يعيش: ٧/ ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، والبحر: ٦/ ١٨٧، والدر: ٧/ ٥٩٤.

(١٨٨) الأضداد: ٦٢، وينظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠٣.

(١٨٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٣٦٠.

(١٩٠) النمل: ٥١.

(١٩١) ينظر: السبعة: ٤٨٣ والتذكرة: ٥٨٧، والمبسوط: ٢٨٠.

الكوفيون بفتح الهمزة ﴿أنَّا﴾، وقرأ الباقون بكسرها ﴿إنَّا﴾، فكان على قراءتي الفتح والكسر محتملة للتمام والنقصان[١٩٢]، وتحتمل كذلك الزيادة[١٩٣]؛ ولكنه وجه ضعيف، فعلى التمام عاقبةٌ فاعل بكانٍ وأجاز المفسرون في كيف حينئذٍ ثلاثة أوجه: حال من عاقبة مقدم، أوبدل منه، أوخبر لمبتدأ محذوف، وعلى النقصان: تكون عاقبة اسم كان، ويصحُّ في كيف ثلاثة أوجه: خبر كان مقدم، أو حال من اسمها، أوبدل منه، ويصحّ في كان الزيادة على جعل عاقبة مبتدأ خبره كيف، وأنَّا دمرناهم بدل من عاقبة، وهو ضعيف؛ لأن البدل من الاستفهام يلزم فيه إعادة حرفه، كقولهم: كيف زيد أصحيح أم مريض؟

وقال تعالى: ﴿إنَّهُمْ كانُوا إذا قيل لهُمْ لاإلَهَ إلاَّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[١٩٤]، أجاز أبوجعفر النحاس[١٩٥] في كان النقصان والزيادة، فعلى النقصان الضمير اسمها، ويستكبرون خبرها، وعلى الزيادة يستكبرون خبر (إنَّ) وكان ملغاة.

وعلى رأي المبرّد[١٩٦] الذي لا يجيز زيادة كان إذا اتصل بها ضمير مرفوع كالآية هنا، ومثله بيت الفرزدق:

فكَيفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قَومٍ

وجِيرانٍ لَنا كَانُوا كِرامِ[١٩٧]

يُحْكَمُ بتمام (كان)، ويُجعل الضمير فاعلاً بها، ويستكبرون حالاً منه.

---

(١٩٢) ينظر في التوجيه: الكشف: ٢/ ١٦٣، والتبيان: ١٠١٠، والفريد: ٣/ ٩٨٦، والبحر: ٧/ ٨٦، والدر: ٨/ ٦٢٦، ومغني اللبيب: ٧٢٦.

(١٩٣) ذكر هذا الوجه أبو حيّان في البحر: ٧/ ٨٦، ورواه السمين في الدر: ٨/ ٦٢٦.

(١٩٤) الصافات: ٣٥.

(١٩٥) ينظر إعراب القرآن: ٣/ ٨١٤، وعنه الجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ٥١، والفتوحات الإلهية: ٣/ ٥٣٥، وفتح القدير: ٤/ ٣٧٩.

(١٩٦) المقتضب: ٤/ ١١٧، وينظر الانتصار لابن ولاّد: ١٣٩.

(١٩٧) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه: ٢/ ٢٩٠، والكتاب: ٢/ ٣٥١ والمقتضب: ٤/ ١١٦.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أوْ مِن وَرَاءِ حِجابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[١٩٨]، كان تحتمل الأوجه الثلاثة، فعلى النقصان يكون اسمها المصدر المؤول من أن والفعل، وخبرها إما لبشر أو وحياً، أي: وما كان التكليم لبشر، أو وما كان التكليم إلا إيحاء أو إرسالاً، وعلى التمام يكون المصدر فاعلاً بها ولبشر حالاً، ووحياً منصوب إما على المصدرية أو على الحالية بتأويله بالمشتق، وعلى الزيادة يكون المعنى وما التكليم لبشر إلا وحياً، وينبني على هذا الوجه محظور، وهو إعمال (ما) عمل ليس مع أن خبرها قد انتقض نفيه بـ(إلا) عند من يجعل الخبر وحياً [١٩٩]، ويونس يجيز إعمال (ما) في الموجب فعلى مذهبه لا محظور[٢٠٠].

وقال تعالى: ﴿إنَّ في ذَلِكَ لَذِكْرى لِمَن كانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[٢٠١]، كان تحتمل النقصان واسمها ضمير من، و(له قلب) في محلّ نصب خبر كان، وتحتمل التمام وفاعلها ضمير من، وتحتمل الزيادة والمعنى لمن له قلب وزيادتها أضعف الأوجه[٢٠٢].

وقال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كانَ كُفِرَ﴾[٢٠٣] تجوز الأوجه الثلاثة في كان فعلى النقصان يكون اسمها ضميراً يعود على الموصول، وكفر خبرها، وبهذه الآية رجّح أبو حيّان مذهب البصريين المجيزين وقوع خبر كان فعلاً ماضياً بغير قد، وتحتمل كان التمام، وفاعلها ضمير يعود على الموصول وجملة كفر حال والمعنى لمن وُجد مكفوراً، وتحتمل الزيادة والمعنى جزاء لمن كفر[٢٠٤].

(١٩٨) الشورى: ٥١.

(١٩٩) ينظر: التبيان: ١١٣٥، والفريد: ٤/٢٤٨، والدر: ٩/٥٦٦، ومغني اللبيب: ٧٢٦.

(٢٠٠) ينظر: الأشموني: ١/٢٤٩.

(٢٠١) ق: ٣٧.

(٢٠٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٢٦.

(٢٠٣) القمر: ١٤.

(٢٠٤) ينظر: البحر: ٨/١٧٨، والدر: ١٠/ ١٣٥.

وأجاز المنتجب[٢٠٥] في (جزاء) أن تكون مصدراً مؤكداً لفعله، وفعله محذوف، وهذا لا يجيزه كثير من النحاة، لأن عامل المؤكد لا يصح حذفه قال ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه لدليل متّسع

وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ كانَ عَذابِي وَنُذُرِ﴾[٢٠٦] كان هنا يصحّ فيها النقصان، واسمها عذابي، وخبرها اسم الاستفهام المقدّم، ويصحّ فيها التمام وفاعلها عذابي، واسم الاستفهام حال مقدّم أو ظرف، ويصح فيها الزيادة فـ(عذابي) مبتدأ وخبره اسم الاستفهام[٢٠٧].

المبحث الثاني: دراسة بقيّة أخوات كان:

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تمام أصبح:[٢٠٨]

قال تعالى: ﴿فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٢٠٩] أمسى وأصبح هنا لا يحتملان إلا التمام بمعنى حين تدخلون في المساء وفي الصباح، قال ابن مالك: "وتتم توالي كان الثلاث وهنّ أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهنّ الدخول في الضحى والصباح والمساء كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾"[٢١٠].

---

(٢٠٥) الفريد: ٤/ ٣٩٥.

(٢٠٦) القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠.

(٢٠٧) ينظر: البحر: ٨ / ١٧٨، الدر ١٠/ ١٣٦.

(٢٠٨) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٤٠٥.

(٢٠٩) الروم: ١٧.

(٢١٠) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢.

وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾[٢١١] يصحّ في أصبح هنا النقصان، والتمام، وبمعنى صار، فعلى التمام فاعلها الضمير المتصل بها وإخواناً حال منه، وفيه بعد، وإن كانت ناقصة فالضمير اسمها وإخواناً إمَّا خبرها وإمّا حال والخبر بنعمته، والباء في بنعمته إمّا للسببيَّة، وإمّا بمعنى الظرفية، وإن كانت بمعنى صار ـ وهو الأظهر ـ فـ(كالناقصة) إلا أنها تفسر بـ(صرتم)[٢١٢]

وقال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [٢١٣] يصحّ في (أصبح) التمام والنقصان، فعلى التمام يكون فاعلها الضمير، وجاثمين حال منه والعامل فيه أصبح، ويصح أن تكون الناقصة، واسمها الضمير وخبرها جاثمين وفي دارهم متعلق بالخبر ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور خبراً وجاثمين حال لعدم الفائدة قاله السمين[٢١٤].

وقال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[٢١٥] الحديث هنا وفي الآيات الثلاث اللاحقة كالتوجيه في الآية السابقة.

وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[٢١٦].

وقال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْباً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [٢١٧]

وقال تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[٢١٨].

---

(٢١١) آل عمران: ١٠٢.

(٢١٢) ينظر: التبيان: ٢٨٣ والفريد: ١/ ٦١١، و البحر: ٣/ ١٨، و الدر: ٣/ ٣٣٣.

(٢١٣) الأعراف: ٧٨.

(٢١٤) ينظر: التبيان: ٥٨١، و الدر: ٥/ ٣٧٠.

(٢١٥) الأعراف: ٩١.

(٢١٦) هود: ٦٧.

(٢١٧) هود: ٩٤.

(٢١٨) العنكبوت: ٣٧.

المطلب الثاني: تمام أمسى:[٢١٩]

قال تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٢٢٠]، مضى الحديث عنها في المطلب السابق، وليس في القرآن أمسى تامة سواها.

المطلب الثالث: تمام برح:[٢٢١]

قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[٢٢٢]، برح هنا تامة؛ لأنه لا ينتظم من مرفوعها ومنصوبها جملة مفيدة فلا يقال (أنا الأرض)، والأصل إذا جاءت تامة أن تكون لازمة بمعنى ذهب أو ظهر كقولهم (برح الخفاء)، وجاءت في الآية متعدية لأنها ضمّنت معنى أفارق، وفاعلها ضمير تقديره أنا، والأرض مفعول به[٢٢٣].

المطلب الرابع: تمام بات:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِياماً﴾[٢٢٤] بات هنا محتملة للنقصان وهو الأرجح واسمها الضمير، وخبرها سجّداً، وتحتمل التمام فالضمير فاعل بها وسجّداً حال منه والعامل فيه بات، والمعنى على التمام دخلوا في البيات سجّداً[٢٢٥].

---

(٢١٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٤٠٧.

(٢٢٠) الروم: ١٧.

(٢٢١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٣٩٩.

(٢٢٢) يوسف: ٨٠.

(٢٢٣) ينظر: الفريد: ٣/ ٩٢، والبحر: ٥/ ٣٣٦، والدر: ٦/ ٥٤٣.

(٢٢٤) الفرقان: ٦٤.

(٢٢٥) ينظر: الدر: ٨/ ٤٩٨، والفتوحات الإلهية: ٣/ ٢٦٧.

المطلب الخامس: تمام دام:(٢٢٦)

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مادُمْتَ عَلَيْهِ قائماً﴾(٢٢٧)، يصحّ في (ما) في قوله تعالى: ﴿ما دُمْتَ عَلَيْهِ قائماً﴾ أن تكون مصدرية ظرفية وحينئذٍ تكون دام ناقصة، واسمها الضمير المتصل، وقائماً خبرها، والاستثناء حينئذٍ من الأزمنة، ودام يشترط في نقصانها أن تكون مسبوقة بـ(ما) المصدرية الظرفية قال ابن مالك: "فلو خلت دام من ما المصدرية لم يكن لها اسم ولا خبر... وكذلك لو كان معها ما المصدرية ولم تكن في موضع ظرف نحو عجبت مما دام زيد صحيحاً... وقد تستعمل دام بعد ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان تامة تشبيهاً بـ(بقي) فتستغني عن خبر كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ﴾"(٢٢٨).

ويجوز أن تكون(ما)هنا مصدرية ظرفية والتقدير إلا مدّة دوامك قائماً عليه، ويصحّ أن تكون (ما) مصدرية فقط لا ظرفية وحينئذٍ تكون دام تامة فتؤوَّل ما ودام بمصدر يعرب حالاً وتكون قائماً حالاً أخرى، والاستثناء حينئذٍ من الأحوال لا من الأزمنة والتقدير إلا في حال دوامك على الغريم قائماً(٢٢٩).

وقال تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾(٢٣٠): يجوز في دام التمام والنقصان، فعلى التمام الضمير فاعل بها، والجار والمجرور متعلق بها، ومعناها أقام، أي: وكنت عليهم شهيداً ما أقمت فيهم، ويصح فيها النقصان، واسمها الضمير وخبرها الجار والمجرور ومعناها وكنت عليهم شهيداً مدّة دوامي مقيماً فيهم(٢٣١).

---

(٢٢٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٤٠١.

(٢٢٧) آل عمران: ٧٥.

(٢٢٨) شرح الكافية الشافية: ٣٨٥.

(٢٢٩) ينظر: التبيان: ٢٧٢، والبحر: ٢/ ٥٠٠، والدر: ٣/ ٢٦٦.

(٢٣٠) المائدة: ١١٧.

(٢٣١) ينظر: التبيان: ٤٧٦، والبحر: ٤/ ٦١، والدر: ٤/ ٥١٨.

وقال تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّما يُرِيدُ﴾(٢٣٢)، دام هنا تامة بمعنى بقي، والسموات فاعل بها، وما مصدرية ظرفية، والمعنى خالدين فيها مدة دوام السموات والأرض(٢٣٣).

وقال تعالى: ﴿ وأمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ما دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّك عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾(٢٣٤) الكلام على دام هنا كالآية السابقة.

واستشهد ابن مالك(٢٣٥) على تمام دام بمعنى سكن بالحديث المروي عن النبي ﷺ "نَهَى أنْ يُبَالَ في المالِ الدَّائِمِ"(٢٣٦).

المطلب السادس: تمام صار:

قال تعالى: ﴿ ألاَ إلى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾(٢٣٧)، صار هنا بمعنى تنتقل فهي تامة، وفاعلها الأمور، ولم أجد من المعربين للقرآن فيما اطلعت عليه من أشار إليها، وإنَّما اصطدتها من كتب النحو قال أبو حيّان: "صار متعدية بمعنى ضمّ أو قطَّع قال تعالى: ﴿ فَصُرْهُنَّ إليك﴾(٢٣٨)، وبمعنى انتقل فيتعدى بإلى قال تعالى: ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾(٢٣٩)"(٢٤٠) وصار التي في ﴿فصرهنّ﴾ تامةٌ أصالةً وهي واوية العين (صار يصور)، أما الناقصة فهي يائية العين (صار يصير).

---

(٢٣٢) هود: ١٠٧.

(٢٣٣) ينظر: التبيان: ٧١٤، والدر: ٦/ ٣٩١.

(٢٣٤) هود: ١٠٨.

(٢٣٥) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٣.

(٢٣٦) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء (٤) باب البول في الماء الدائم (٦٨)، من طريق أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال "لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه" وأخرجه مسلم، في كتاب الطهارة باب النهي عن البول في الماء الدائم رقم ٢٨٢.

(٢٣٧) الشورى: ٥٣.

(٢٣٨) البقرة: ٢٦٠.

(٢٣٩) الشورى: ٥٣، الارتشاف: ٢/ ٧٨.

(٢٤٠) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٨.

المطلب السابع: ما لم يتم من أخوات كان:

الأفعال: (ليس، وانفكَّ، وزال التي مضارعها يزال، وظلَّ، وفتئ) لم أجد لتمامها شواهد من القرآن، وفي تمامها خلاف بين النحاة، فالأداة (ليس) يكاد ينعقد الإجماع على نقصانها.

وظلّ بعكسها، الجمهور على جواز تمامها وخالف فيها أبو البركات الأنباري، والمهاباذي(٢٤١)، وأبو محمد بن عبد العزيز بن زيدان(٢٤٢)، وأبو الحكم بن رختاط(٢٤٣) قاله أبو حيّان(٢٤٤).

واختلف في انفكَّ، وزال، وفتئ، قال الأنباري: "وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة... وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة إلا ظلّ، وليس، وما زال، وما فتئ فإنها لا تستعمل إلا ناقصة"(٢٤٥)، و أجاز ابن مالك تمام فَتَأَ ـ وهي لغة في فتئ ـ في التسهيل واضطرب في شرحه ومنعه في الكافية الشافية، وتعقَّبه أبو حيَّان ورماه بالتصحيف، قال في التسهيل: "وإن أُريد بكان ثبت أو كفل أو غزل وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء وبظلّ دام، أو طال... وبفتأ سكن أو أطفأ سمّيت تامة وعملت عمل ما رادفت"(٢٤٦)، وقال في الشرح: "جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة إلا ليس وزال التي مضارعها يزال وفتئ

(٢٤١) أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير من تلامذة عبد القاهر الجرجاني له شرح على اللمع.
تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٣٢٠.

(٢٤٢) هو أبو محمد عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز بن زيدان السمات القرطبي كان متصرّفاً في كثير من الفنون مقدّماً في العربية توفي سنة ٦٢٤هـ.
تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٨/ ٥٣٠، ونصّ على أنه السمات قال:(بالتاء ثالثة الحروف)، وبغية الوعاة: ٢/ ١٠١ وهو عنده: (السماني) بنون وياء.

(٢٤٣) لم أقف له على ترجمة.

(٢٤٤) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٧.

(٢٤٥) أسرار العربية: ١٣٧.

(٢٤٦) تسهيل الفوائد: ٥٣.

مكسور التاء مهموزاً وكذا فَتَأ وأفتأ مرادفتاها وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه. . . وتتم فَتِئَ إذا أراد بها كسَّر وأطفأ قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، وفتأت النار أطفأتها"(٢٤٧)، وقال في الكافية الشافية: "هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمَّى أفعالاً ناقصة فلازم النقص منها: ليس، وزال، وفتئ، وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة"(٢٤٨)، فتعقَّبه أبو حيّان بأنه صحّف قول الفراء من الثاء المثلّثة إلى التاء المثناة، ثم بنى حكمه على هذا التصحيف فقال: "وزعم ابن مالك أنها تكون بمعنى سكن وأطفأ فتكون تامة،ورددنا عليه ذلك في شرح التسهيل، وبيّنا أن ذلك تصحيف منه، صحَّف الثاء بثلاث بالتاء بثنتين من فوق وشرحها بسكَّن وأطفأ"(٢٤٩).

وانتصف لابن مالك الفيروزأبادي، فقال عن فتئ: "وكمنع: كسر وأطفأ عن ابن مالك في كتابه (جمع اللغات المشكلة) وعزاه للفراء، وهو صحيح، وغلط أبو حيّان وغيره في تغليطه"(٢٥٠).

وقال مرتضى الزبيدي: "وغلط الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي وغيره في تغليطه إيّاه حيث قال:إنه وَهَمٌ، وتصحيف عن فثأ بالثاء المثلّثة قالوا: وهذا من جملة تحاملات أبي حيّان المنبئة عن قصوره قاله شيخنا"(٢٥١)، وذكر ابن القطّاع في (فتئ) ما يؤيّد ابن مالك قال: "الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، والنار أطفأتها"(٢٥٢).

---

(٢٤٧) شرح التسهيل: ١/ ٣٤١-٣٤٣.

(٢٤٨) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٠٨.

(٢٤٩) البحر: ٥/ ٣٢٧، وينظر الدر: ٦/ ٥٤٦.

(٢٥٠) القاموس المحيط (فتأ): ٦٠.

(٢٥١) تاج العروس: (فتأ): ١/ ٢٠٨.

(٢٥٢) الأفعال: ٢/ ٤٨٢.

وأجاز الفراء[٢٥٣] وجماعة من النحاة[٢٥٤] تمام انفكّ وخُرّج عليه قول ذي الرُّمَّة:

حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخَةً

على الخَسْفِ أو نرمي بها بَلَداً قَفْرا[٢٥٥]

وحجتهم أن (ماتنفكّ) الناقصة بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، فلا يصح دخول (إلا) عليها، وعلى القول بتمامها يكون المعنى: ما تنفكّ من السير إلا في حال إناختها.

وأجاز أبو علي مجيء زال تامة[٢٥٦]، وخرّج عليه الأنباري[٢٥٧] قول الشاعر:

شبابٌ كأنْ لم يكُنْ

وشيبٌ كأنْ لم يَزَلْ[٢٥٨]

وقال ابن مالك: "وأجاز أبو عليّ في الحلبيات وقوع زال تامة وقد يعضد رأيه في ذلك بقول الراجز:

وفي حُمَيَّا بَغْيِه تَفَجُّسُ

ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ[٢٥٩]

---

(٢٥٣) معاني القرآن: ٣/ ٢٨١، قال عن بيت ذي الرُّمة: «فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي بها التمام».

(٢٥٤) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ١/ ١٧٠، و شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٣، والارتشاف: ٢/ ٨٠.

(٢٥٥) البيت من الطويل وهو في ديوانه: ١٤١٩، والكتاب ٣/ ٤٨، وبلا عزو في أسرار العربية: ١٤٢، والأشموني: ١/ ١٢١.

(٢٥٦) ينظر: المسائل الحلبيّات: ٢٧٣.

(٢٥٧) ينظر: منثور الفوائد: ٢٩، قال: «ما زال لا تقع إلا ناقصة، ووقعت تامة في قول الشاعر وذكر البيت ثم قال وإنما كانت هاهنا تامة؛ لأنها وقعت في مقابلة لم يكن أي لم يقع وهي تامة فكذلك كان لم يزل» أ هـ ويلحظ أنه منع تمامها في أسرار العربية في النص السابق في المتن.

(٢٥٨) سبق ذكر البيت.

(٢٥٩) بيتان من مشطور الرجز دون عزو، وهما في المنصف: ٣/ ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية: ٤١٠.

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر، ولنا أن نقول: الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متفجِّساً وهو ألوى أليس، والأليس الشجاع"[٢٦٠].

المطلب الثامن: فتئ في القرآن:

قال تعالى: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٢٦١] تفتأ هنا ناقصة، واسمها ضمير المخاطب (يعقوب) عليه السلام، وخبرها جملة تذكر، ولم ترد فتئ في القرآن إلا في هذه الآية.

المبحث الثالث: دراسة عسى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة عسى:

اختلف النحاة في أصل: (عسى) فذهب الجمهور إلى أنها فعل، سواء اتصل بها اسم ظاهر أم ضمير رفع أو نصب، وذهب بعض النحاة إلى أنها حرف، سواء اتصل بها اسم ظاهر أم ضمير رفع أو نصب، ونسب هذا القول لثعلب وابن السراج[٢٦٢]، وفصّل آخرون فقالوا: إن اتصل بها ضمير منصوب فهي حرف كقول الشاعر:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكا[٢٦٣]

وكقول الآخر:

ولي نَفْسٌ أَقُولُ لها إذا ما

تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَسانِي[٢٦٤]

---

(٢٦٠) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٢، وينظر تعليق الفرائد: ٣/ ١٩٥.

(٢٦١) يوسف: ٨٥.

(٢٦٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠١، وشرح الشذور: ٢٧.

(٢٦٣) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجّاج في ديوانه: ١٨١، والكتاب: ٢/ ٣٧٥، والخزانة: ٥/ ٣٦٢.

(٢٦٤) بيت من الوافر وهو لعمران بن حطان في ديوان الخوارج: ١٣٦، والكتاب: ٢/ ٣٧٥، والخزانة: ٥/ ٣٣٧، ودون عزو في المقتضب: ٣/ ٧٢، والمقرب: ١/ ١٠١.

وقول الآخر:

فَقُلْتُ عَساها نارُ كَـأْسٍ وعَلَّها

تَشَكَّى فَـآتي نَحْوَها فَأعُودُها(٢٦٥)

وإن وليها ظاهر كقوله تعالى: ﴿ عَسَى اللهُ أن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢٦٦)، أو ضمير مـرفوع كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْـتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ أن تُفْسِدُوا في الأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أرْحامَكُمْ﴾(٢٦٧) فهي فعل، ونسب لسيبويه(٢٦٨).

وأهل اللغة يقولون(٢٦٩): إنها فعلٌ ماضٍ مفتـوح العين، وفيها لغة بكسر العين كـفـرح إن اتصل بهـا ضـمـير رفع مـتـحـرك، (مـتكلّم أو مـخـاطب أو إناث غائـبات)(٢٧٠)، والأصل في الفعـل الماضي الدلالة على الخبـر لا على الإنشاء، ولكنّ العـرب استـعملت عـسى في الإنشـاء للدلالة على الإشفـاق في المكروه، والترجّـي في المحـبـوب، والإشفـاق والترجي في حـق المخلوق، أما في حق الله عزَّ وجلّ فـعسى واجبة؛ لأن الله سـبحانه وتعالى منزَّهٌ عن صـفات النقص بل له صفات الكمال.

وهي من الأفعـال الناسخة التي اسـتعملهـا العرب ناقصـة، وتامة ـ على رأي الجمهـور ـ، فإذا وليها اسم مـرفوع حكم بنقصانهـا ولا يتم بينها وبين مرفـوعها حينئذٍ إسناد، بل يرتفع الاسم بعدها على أنه اسم لها، واختلف في الفعل المقرون

(٢٦٥) البيت من الطويل وهو لصـخر بن جعد الخضـري في التصريح: ٢/ ١٧ تحقـيق عبد الفتـاح بحيري، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣٥٠، ونسب لعمران بن حطّان في ديوان الخوارج: ١٠٩.

(٢٦٦) النساء: ٨٤.

(٢٦٧) محمد: ٢٢.

(٢٦٨) الكتاب: ٢/ ٣٧٤.

(٢٦٩) ينظر: التهذيب: ٣/ ٨٦، والمحكم: ٢/ ١٥٧، والقاموس (عسي): ١٦٩٠.

(٢٧٠) ينظر: الحجة لأبي علي: ٢/ ٣٥٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٦.

بـ(أن) بعـدها فالكوفـيون والأخفش يقـولون هو خبـر لها، وقـيل: هو بدل من الأول، ونسب لسيبويه والمبرد القول بأنه مفـعول به؛ على تضمينها معنى قارب؛ وذلك لئلا يخبر عن الجثّة بالمصدر(٢٧١).

والغالب في النـاقصة أن يقع المضـارع بعدها مقـروناً بأن المصدرية، ومن غـير الغالب تجرد المضارع من أن كقول الشاعر :

عسى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إنَّهُ

له كُلَّ يومٍ في خَلِيقَتِهِ أمْرُ(٢٧٢)

وقول الآخر:

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فِيْهِ

يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٢٧٣)

وأقل منه مجيء خبرها اسماً صريحاً حتّى قيل بشذوذه كقول الشاعر:

أَكْثَـرْتَ في العَـذْلِ مُلِحّاً دائمـا

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائما(٢٧٤)

---

(٢٧١) ينظر: الكتـاب: ٣/ ١٥٧، والمقتـضب: ٣/ ٦٨، ومـغني اللبـيب: ٤٢، ٢٠٢، وهمع الهـوامع: ٢/ ١٣٨، وحاول محقق المقتضب تفنيدما نسب لسيبويه والمبرّد.

(٢٧٢) بيت من الطويل عـزاه محمـد محيي الـدين عبد الحـميد في شـرح شذور الذهب: ٣٣٢ لمحـمد بن إسماعيـل، وهو: في ابن عقيل ١/ ٣٢٩، وصدره في الهمع: ٢/ ١٤٤، ومع ثلاثة أبيات فـي حاشية الخضري: ١/ ٢١٥.

(٢٧٣) بيت من الوافـر لهدبة بن خـشرم، وهو في الكتـاب: ٣/ ١٥٩، والمقتضب: ٣/ ٧٠، وابن يـعيش: ٧/ ١١٧.

(٢٧٤) بيتـان من مشطور الرجز وهمـا لرؤبة في ديوانه: ١٨٥، والخصـائص: ١/ ٨٣، والخزانة: ٩/ ٣١٦، وبلا عزو في المقرّب: ١/ ١٠٠، والهمع: ٢/ ١٤١.

وقول العرب (عسى الغُوَيرُ أبْؤُساً)[٢٧٥].

واختلف في تمامها فأجازه الجمهور إذا أسندت إلى (أن والفعل) نحو قولك: عسى أن تفوز، قال ابن هشام عن أوجه استعمال عسى: "الاستعمال الثاني: أن تُسْنَدَ إلى أن والفعل فتكون فعلاً تاماً"[٢٧٦]، ومنعه ابن مالك قال: "والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أن والفعل وُجِّه بما يُوجَّهُ وقوع حَسِبَ عليها في نحو ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا﴾[٢٧٧] فلمّا لم تخرج حسب بهذا عن أصلها لا تخرج عسى عن أصلها بمثل ﴿عَسَى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[٢٧٨] بل يقال في الموضعين: سدّت أن والفعل مسدّ الجزأين"[٢٧٩].

وعسى من الأفعال الجامدة، ونقل عبد القاهر الجرجاني أنه سمع من العرب شذوذاً استعمال المضارع من عسى قال: "وجاء في الشذوذ عسى يعسى عسى"[٢٨٠]، وفيما نقله الجرجاني شذوذ آخر صرفيٌّ في عين المضارع إذ فتحت وليس عينه ولا لامه من حروف الحلق، ويوجه هذا الشذوذ بأن في الماضي لغتين إحداهما كخشي وجاء المضارع منها ويؤيّده أن مصدره (عسىً) على وزن (فَعَلٍ) كالفرح، والغضب والطرب، والشجى، والهوى، والأسى، وهذا الوزن قياس في (فَعِلَ) اللازم مكسور العين في الماضي، سواء أكان صحيح اللام أو معتلّها كما

(٢٧٥) مثل ينسب للزباء في جمهرة الأمثال: ١/ ٥٠، والمستقصى في الأمثال: ٢/ ١٦١، ومجمع الأمثال: ٢/ ٣٤١، والغوير تصغير غار، وأبؤس جمع بؤس وذاك أن قصيراً بات بالغوير عند رجوعه من العراق ومعه الرجال، فقالت المثل، والمعنى قد يأتيكم الشر من قبل الغار.

(٢٧٦) مغني اللبيب: ٢٠٢.

(٢٧٧) العنكبوت: ٢.

(٢٧٨) البقرة: ٢١٦.

(٢٧٩) شرح التسهيل: ١/ ٣٩٤.

(٢٨٠) المقتصد: ١١٢.

مثلنا، ومن المحتمل أن يكون نصّ الجرجاني وقع فيه تصحيف سهل والأصل (عسى يعسى عسٍ) بدل (عسى يعسى عسى) و(عسٍ) اسم فاعل لـ(عَسِيَ) لا مصدر كما هو في النسخة المطبوعة، ويرجّح ما ذهبت إليه ما جاء عند ابن سيده[٢٨١]، وأبي البقاء فيما حكاه عن ابن الأعرابي، قال: "عسى مثل رمى ويقرأ بكسرها، وهي لغة، والفعل منها عسِيَ مثل خشي، واسم الفاعل عَسٍ مثل عَمٍ حكاه ابن الأعرابي"[٢٨٢]، ونقل أبو حيّان عن الجرجاني استعمال المضارع واسم الفاعل، قال: "وروى عبد القاهر عسى يعسى فهو عاسٍ"[٢٨٣].

والقول ما عليه الجمهور من لزوم جمودها، والأفعال الجامدة مجرّدة من الحدث والزمان.

المطلب الثاني: مجيء عسى تامة في القرآن:[٢٨٤]

قال تعالى: ﴿وَعَسَى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢٨٥]، عسى هنا تامة؛ لأنها مسندة إلى أن والفعل[٢٨٦]

وقال تعالى: ﴿وَعَسَى أن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[٢٨٧]: عسى هنا تامة؛ لأنها مسندة إلى أن والفعل.

وقال تعالى: ﴿فَعَسَى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيراً كَثِيراً﴾[٢٨٨]، أن

---

(٢٨١) المحكم: ٢/ ١٥٨ قال: "وهو عَسِيٌّ أن يفعل كذا وعَسٍ: أي خليق قال ابن الأعرابي ولا يقال عسأ"

(٢٨٢) التبيان: ١٩٦.

(٢٨٣) الارتشاف: ١/ ١١٩.

(٢٨٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٤٤٩.

(٢٨٥) البقرة: ٢١٦.

(٢٨٦) ينظر: التبيان: ١٧٣، والفريد: ١/ ٤٥٢، والبحر: ٢/ ١٤٣، والدر: ٢/ ٢٨٨.

(٢٨٧) البقرة: ٢١٦.

(٢٨٨) النساء: ١٩.

تكرهوا فاعل بـ(عسى)، وعسى تامة لا تحتاج إلى خبر(٢٨٩).

وقال تعالى: ﴿ عَسَى أن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَّحْمُودا﴾(٢٩٠)، عسى في الآية تامة، ولايصحّ أن يكون (ربّك) اسماً لها، وفاعل (يبعثك) ضميراً يعود عليه؛ وذلك لئلا يُفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي؛ لأن مقاماً محموداً من صلة (أن يبعثك)، وفي إعراب ﴿مقاماً محموداً﴾ أوجهٌ: قيل: منصوب على الظرفية أي في مقام، وقيل: إنه مفعول مطلق نائب عن المصدر الأصلي لأنه مرادف له، وقيل: حال من الكاف على نيّة حذف مضاف أي ذا مقام محمود، وأجاز السمين وجهاً رابعاً مرجوحاً وهو أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف، ولنا أن نقول إنَّ حذف عامل المؤكد لا يجوز عند جمهور النحاة، بل يكون مؤكداً وهو موصوف بأنه محمود؟! فهو نوعيٌّ لا مؤكد(٢٩١).

وقال تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَى أن يَهْدِيَنِي رَبِّي لأَقْرَبَ مِنْ هَذا رَشَدا﴾(٢٩٢): أن يهديني فاعل بعسى، وعسى تامة قال المنتجب: "أن وما عملت فيه في موضع رفع بعسى، لا في موضع نصب بأنها خبر عسى كما زعم بعضهم"(٢٩٣)، لأن (لأقرب) متعلق بـ(يهديني) فهو من صلته، ولا يصح أن يفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي.

وقال تعالى: ﴿ يَأَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ ﴾(٢٩٤): قراءة الجماعة: ﴿عَسَى أن يَكُونُوا﴾ و﴿عَسَى أن يَكُنَّ﴾ فعسى على هذه القراءة في الموضعين تامة حتماً،

(٢٨٩) ينظر: التبيان: ٣٤٠، والفريد: ١/ ٧١٠، والبحر: ٣/ ٢٠٥.

(٢٩٠) الإسراء: ٧٩.

(٢٩١) ينظر: الفريد: ٣/ ٢٩٥، والدر: ٧/ ٤٠٠.

(٢٩٢) الكهف: ٢٤.

(٢٩٣) الفريد: ٣/ ٣٢٨.

(٢٩٤) الحجرات: ١١.

وفاعلهما: (أن يكون) فيهما، ولا يصحّ على هذه القراءة النقصان؛ لأن الضمائر لا تتصل إلا بعواملها.

وقرأ [٢٩٥] عبد الله بن مسعود: ﴿عَسَوْا أن يكُونُوا﴾ و﴿عَسَيْنَ أن يكُنّ﴾ فعسى على هذه القراءة ناقصة اسمها الضمير المتصل بها وخبرها (أن والفعل) [٢٩٦].

المطلب الثالث: عسى بين النقصان والتمام:[٢٩٧]

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾[٢٩٨]، عسى محتملة للتمام وفاعلها أن يكون قريباً، وللنقصان واسمها ضمير يعود للبعث والحشر المدلول عليه بقوله: ﴿وَقَالُوا أإذا كُنَّا عِظاماً وَرُفَاتاً أإنّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً﴾[٢٩٩].

وقال تعالى: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنْفَعَنَا﴾[٣٠٠] إن قُدِّر في عسى ضمير يعود على الهاء في مثواه كانت ناقصة، وإن لم يقدّر ضمير كانت تامة.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[٣٠١] تحتمل عسى هنا التمام والنقصان، فعلى التمام يعرب: (أن يكون) فاعل بـ(عسى) ولا تحتاج إلى خبر لتمامها، و(أجلهم) فاعل بـ(اقترب)، وعلى النقصان يكون(أجلهم) اسم عسى مؤخرًا، و(أن يكون) خبرها مقدّم، وفاعل (اقترب) ضمير راجع إلى (أجلهم) وهو، وإن عاد على مؤخر لفظاً إلا أنه مقدم في النيَّة [٣٠٢].

---

(٢٩٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٧٢ و شواذ القراءات: ١٤٤، والكشاف:٣/ ٥٦٦، والبحر المحيط: ٨/ ١١٣

(٢٩٦) ينظر: البحر: ٨/ ١١٣، والدر: ١٠/ ١٠

(٢٩٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/ ١/ ٤٥٠.

(٢٩٨) الإسراء: ٥١، وينظر في التوجيه: التبيان: ٨٢٤، البحر: ٦/ ٤٧، الدر: ٧/ ٣٦٩.

(٢٩٩) الإسراء: ٤٩.

(٣٠٠) يوسف: ٢١.

(٣٠١) الأعراف: ١٨٥.

(٣٠٢) ينظر: التبيان: ٦٠٥، والفريد: ٣٨٩، والبحر: ٤/ ٤٣٢، والدر: ٥/ ٥٢٦.

وقال تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الذي تَسْتَعْجِلُونَ﴾[٣٠٣]: عسى تحتمل التمام والنقصان، فعلى التمام تستدّ عسى بـ(أن يكون)، وعلى النقصان يكون (بعض) اسمها، واسم (يكون) ضميراً يعود على (بعض)، وخبرها(ردف) ولم يفصل بين أجزاء الصلة[٣٠٤].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً فَعَسى أَن يَكُونَ مِنَ المُفْلِحِينَ﴾[٣٠٥]، إن قدّر في عسى ضمير يعود على (من) فهي ناقصة وخبرها أن يكون، وإن لم يقدر ضمير اكتفت بالمرفوع على التمام.

قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إن كُتِبَ عَلَيكُمُ القِتَالُ ألاَّ تُقاتِلُوا ﴾[٣٠٦] قال المعربون للقرآن: إنه يجوز في عسى أن تكون ناقصة داخلة على المبتدأ والخبر، واسمها: الضمير، وخبرها ألاَّ تقاتلوا، و(إن) شرطية معترضة بين عسى وخبرها، وجواب الشرط محذوف، وأجازوا أن تكون عسى تامة، والضمير فاعل بها، والمصدر المؤوّل مفعول به فهي على هذا متعدية، والمعنى: هل قاربتم عدم القتال، وهي بهذا الوجه ليست من النواسخ [٣٠٧].

ومرَّ بنا في المطلب السابق أن ابن مسعود قرأ ﴿عَسَوا أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُم﴾ ﴿وَعَسَيْنَ أن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ﴾ ووجهناها على نقصان عسى.

(٣٠٣) النمل: ٧٢.
(٣٠٤) ينظر: التبيان: ١٠١٣، والفريد: ٣/ ٦٩٤.
(٣٠٥) القصص: ٦٧.
(٣٠٦) البقرة: ٢٤٦.
(٣٠٧) ينظر: البحر: ٢/ ٢٥٥، الدر: ٢/ ٥١٥.

المبحث الرابع : دراسة غدا وراح

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حقيقة غدا وراح:

ألحق قوم من النحاة منهم الزمخشري[٣٠٨] والجزولي[٣٠٩]، وابن عصفور[٣١٠] وأبو البقاء العكبري[٣١١] الفعلين: (غدا وراح) بصار في أنهما لا يكتفيان بالمرفوع، وأن المرفوع بعدهما اسم لهما، والمنصوب خبر لهما،واستدلّوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «لو توكّلتم على الله حقّ التوكّل لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»[٣١٢]، وردّ ابن مالك ذلك: وقال: "الصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة"[٣١٣].

وتعقّبه الرضي فقال: "ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: غدا وراح فقال: هما لا يكونان إلا تامّين، وإن جاء بعد مرفوعِهما منصوبٌ فهو حال كقوله:

غَدا طاوياً يُعارِضُ الرِّيحَ هَافِياً
يَخُوتُ بِأَذْنابِ الشِّعَابِ ويَعْسِلُ[٣١٤]

أقول: إذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى: ﴿أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾[٣١٥] وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل نحو راح

---

(٣٠٨) المفصّل: ٢٦٣، قال: «ومما يجوز أن يلحق بها عاد وآض وغدا وراح».

(٣٠٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٧٠.

(٣١٠) شرح الجمل: ١/ ٣٧٦، قال: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها، وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي كان وأمسى... وغدا وراح».

(٣١١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٧٠.

(٣١٢) أخرجه أحمد في مسنده: ١/ ٣٠.

(٣١٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٨.

(٣١٤) البيت من الطويل وهو للشنفرى ضمن لامية العرب، وهو في ديوانه: ٤٦، والخزانة: ٩/ ١٩٠.

(٣١٥) القلم: ٢٢.

إلى بيته فلا ريب في تمامهما، وأمّا نحو قوله:

ولا خَالِفٍ دَارِيَّةٍ مُتَغَزِّلٍ
يَرُوحُ ويَغْدُو دَاهِناً يَتَكَحَّلُ (٣١٦)

فإن كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما أيضاً تامّان، والمنصوب بعدهما حال، وإن كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان، فلا منع إذن من كونهما ناقصين" (٣١٧) أ.هـ.

المطلب الثاني: غدا وراح في القرآن:

قال تعالى: ﴿وإذْ غَدَوْتَ مِنْ أهْلِكَ تُبَوِّئُ المُؤْمِنِينَ مَقاعِدَ لِلْقِتالِ﴾(٣١٨)، قال(٣١٩) المعربون للقرآن إن الفعل (تبوِّئ) في الآية يتعدّى إلى مفعولين الأول: المؤمنين، والثاني مقاعد، والضمير في غدوت فاعل، وتبوّئ حال إمّا مقارنة أي زمنها هو زمن عاملها على سبيل التوسع في الزمانين، وإما حال مقدّرة أي زمنها بعد زمن عاملها، وعلى هذه فالفعل غدا في الآية تام أصالة.

وقال تعالى: ﴿ولَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾(٣٢٠)، الفعل تريحون مضارع أراح مزيد بالهمزة في أوّله والمجرّد منه راح، والضمير فاعل بتريحون، والمفعول به محذوف للعلم به مراعاة للفواصل والتقدير حين تريحونها والفعل هنا تام أصالة(٣٢١).

---

(٣١٦) البيت من الطويل وهو للشنفرى ضمن لامية العرب، وهو في ديوانه: ٦١، والخزانة: ٩/ ١٩٧.

(٣١٧) شرح الكافية: ٤/ ١٨٦.

(٣١٨) آل عمران: ١٢١.

(٣١٩) ينظر: التبيان: ٢٨٩، والدر: ٣/ ٣٧٨.

(٣٢٠) النحل: ٦.

(٣٢١) ينظر: الدر: ٧/ ١٩٣.

وقال تعالى: ﴿ أنِ اغْـدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إن كُنتُمْ صَارِمِينَ﴾[٣٢٢] الضمير فاعل باغدوا، وعلى بمعنى إلى حرثكم، وقيل: بل الفعل غـدا ضمّن معنى أقبل فعدِّي بما يعدَّى به أقبل[٣٢٣] والفعل هنا على بابه تامّ.

وقال تعـالى: ﴿ وَغَدَوْا عَلَى حَـرْدٍ قادِرِينَ﴾[٣٢٤]، أجاز أبو البـقاء أن تكون قادريـن حالاً، وأن تكون خـبراً، فعـلى الخبريـة يكون غدوا ناقـصاً واسـمه واو الجماعة، وعلى الحالية يكون الفعل تامّاً، وواو الجماعة فاعل، قال: "على حرد. يتعلّق بقادرين، وقادرين حال، وقيل: خبـر غدوا؛ لأنها حملت على أصبحوا"، وقال المنتجب: "وأما قادرين فيجوز أن يكـون حالاً وهو الجيّد إما من الضمير في غدوا وإما من المستكن في حرد إن جعلـته في موضع الحال، وأن يكون خبراً على تضمين غدوا معنى أصبحوا"[٣٢٥].

وهنا نتساءل أتمام غدوا في الآية أصـالة، والنقصان هو الطارئ؟ أم أن الأصالة فيه النقصان ثم طرأ عليه التمام؟

المعلوم أن أبا البقـاء يرى نقصان غدا وراح كمـا أشرنا إلى ذلك في مطلع هذا المبحث، وعبارة أبي البقاء السابقة تشير إلى أنه يرى أن النقصان هو الطارئ، قال: "وقيل: خبـر غدوا؛ لأنها حملت على أصبـحوا" فتعليل النقصـان بسبب حمل غدوا على أصبـحوا، وصيغة التمـريض التي صدّر بها وجه النقصان، وترجـيحه الحالية على الخبرية ضمناً؛ لأنه قـال وقادرين حال، وقال في الوجه الثاني وقيل: خبر غدوا لأنها حملت على أصـبحوا كلّ هذه ترجح أنه يرى أن النقصان طارئ،

---

(٣٢٢) القلم: ٢٢.

(٣٢٣) ينظر الكشاف: ٤/ ١٤٤.

(٣٢٤) القلم: ٢٥.

(٣٢٥) الفريد: ٤/ ٥٠٩.

والأصل هو التمام لأنه لم يعلل للحالية، ويؤيّد ذلك اختيار المنتجب الحالية في قادرين على الخبرية إذ قال: "وهو الجيّد".

فإذا كان ما ذهبنا إليه من أن أبا البقاء يرى أن تمام (غدا) أصالة، والنقصان هو الطارئ، مجانباً للصواب فنقول بناء على هذا إن إعرابه قادرين حالاً؛ لأن (غدا) عنده قد تمّم من نقصان.

هذا آخر ما زبره القلم في هذا البحث، وأسأل الله أن يختم بالصالحات أعمالنا، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

فهرس المراجع والمصادر

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تح طارق الجنابي. عالم الكتب.

* إتحاف فضلاء البشر لأحمد الدمياطي. مراجعة محمد علي الصباغ. دار الندوة، بيروت.

* ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان. تح د.مصطفى النماس. النسر الذهبي، القاهرة ١٤٠٤هـ.

* إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي. نسخة مصورة عن طبعة دار المأمون.

* إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الحكيم. لأبي السعود بن محمد العمادي. مكتبة النصر، الرياض.

* الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي. تح عبد المعين الملوحي. مجمع اللغة، دمشق، ١٤٠١ هـ.

* أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. تح محمد بهجت البيطار. مجمع اللغة، دمشق ١٣٧٧هـ.

* الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

* الأصول في النحو لابن السراج. تح عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٤٠٥ هـ.

* الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

* إعراب شواذ القراءات. لأبي البقاء العكبري. محمد السيد عزوز. عالم الكتب بيروت، ١٤١٧هـ.

* إعراب القرآن للنحاس. تح زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ.

* إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تح عبد الرحمن العثيمين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ

* إعراب مشكل القرآن. لمكي بن أبي طالب. تح حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة ط الثالثة بيروت ١٤٠٧هـ.

* الأفعال. لابن القطّاع. عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣هـ.

* الإقناع في القراءات السبع. لابن الباذش. تح عبد المجيد قطامش. جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ.

* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. تح محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر بيروت.

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل. للبيضاوي. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ.

* البحر المحيط لأثير الدين أبي حيان. مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض.

* البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تح د. عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

* بغية الوعاة للسيوطي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية بيروت.

* البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري. تح طه عبد الحميد. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* تاج العروس. لمحمد مرتضى الزبيدي. دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ.

* التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. تح علي البجاوي. عيسى الحلبي ١٩٧٦م.

* التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري. تح د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي بيروت.

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام. تح علي عباس دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ.

* التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن بن غلبون. تح د عبدالفتاح بحيري. الزهراء بالقاهرة، ١٤١٠هـ

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تح محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي. ١٣٨٧هـ.

* التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري. تح د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. الزهراء للإعلام العربي القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

* تعليق الفرائد وتسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني. تح د محمد المفدى. مطابع الفرزدق بالرياض، ١٤٠٣هـ.

* تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.

* تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل.

* تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن.

* تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

* تهذيب اللغة للأزهري. تح محمد علي النجار وزملائه. المؤسسة العامة للتأليف والنشر القاهرة، ١٩٦٤م.

* الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري. دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

* الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي. تح علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.

* جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. تح عبد المجيد قطامش. المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ.

* الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تح د فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق بيروت ١٤٠٣هـ.

* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للأربلي. تح د. أميل بديع يعقوب. دار النفائس بيروت ١٤١٢هـ.

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: لمحمد الخضري. دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة.

* الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه. تح د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة ١٤١٠هـ.

* حجة القراءات لابن زنجلة. تح سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.

* الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسي. تح بدر الدين قهوجي وزميله. دار المأمون دمشق ١٤٠٤هـ.

* خزانة الأدب. لعبد القادر البغدادي. تح عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الخصائص لأبي الفتح بن جني. تح محمد علي النجار. دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ.

* دراسات لأسلوب القرآن الكريم. لمحمد عبد الخالق عضيمة. مطبعة حسان.

* الدر المصون. للسمين الحلبي. تح د. أحمد الخراط. دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ.

* ديوان الشنفرى. جمع أميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

* ديوان الخوارج. جمع الدكتور نايف معروف. دار المسيرة بيروت ١٤٠٣هـ.

* ديوان ذي الرمة. تح د. عبدالقدوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان بيروت ١٤٠٢هـ.

* ديوان رؤبة بن العجاج. جمع وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة ١٤٠٠هـ.

* ديوان الفرزدق. دار صادر بيروت ١٣٨٥هـ.

* رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي. تح أحمد الخراط. دار القلم بيروت ١٤٠٥هـ.

* رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة للشريف السبتي. تح محمد الحجوي. وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٨هـ.

* السبعة في القراءات لابن مجاهد. تح د. شوقي ضيف. دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.

* شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي. تح عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. دار المأمون دمشق ١٣٩٣هـ.

* شرح ألفية ابن معط لعبد العزيز القواس. تح د علي الشوملي. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٥هـ.

* شرح التسهيل لابن مالك. تح د عبدالرحمن السيد وزميله. هجر بالقاهرة ١٤١٠هـ.

* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تح د. صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠م.

* شرح شذور الذهب لابن هشام. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. توزيع دار الأنصار ١٣٩٨هـ.

* شرح شواهد الإيضاح لابن بري. تح د. عيد مصطفى درويش. الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ.

* شرح الكافية للرضي. تح يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس ليبيا ١٣٩٨هـ.

* شرح الكافية الشافية لابن مالك. تح د عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

* شرح اللمع لابن برهان العكبري. تح د. فائز فارس، الكويت ١٤٠٤هـ.

* شرح اللمع للثمانيني. تح د. فتحي علي حسانين رسالة دكتوراه في الأزهر. بحوزتي نسخة منها.

* شرح اللمع للواسطي. تح د محمد المهدي عبدالحي عمّار. رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية. بحوزتي نسخة منها.

* شرح المفصل لابن يعيش. المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٩٢٨م.

* شعر عمرو بن أحمر الباهلي. جمعه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

* صحيح البخاري. تح د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ.

* صحيح مسلم. فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية، إستانبول.

* فتح القدير. للشوكاني. ضبط عبدالرحمن عميرة. دار الوفاء المنصورة، ١٤١٥هـ.

* الفتوحات الإلهية. لسليمان العجيلي الشهير بالجمل. عيسى البابي الحلبي.

* الفريد في إعراب القرآن المجيد. للمنتجب. تح د. محمد النمر وفؤاد مخيمر. دار الثقافة، الدوحة ١٤١١هـ.

* القاموس المحيط للفيروز أبادي. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* الكتاب لسيبويه. تح عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري. مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٩٢هـ.

* الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تح محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ.

* الكواكب الدريّة. لمحمد بن أحمد الأهدل. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.

* اللآلي لأبي عبيد البكري. تح عبد العزيز الميمني. دار الحديث، بيروت ١٤٠٤هـ.

* اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري. تح غازي طليمات وزميله. مطبوعات جمعة الماجد بدبي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

* لسان العرب لابن منظور. دار الفكر، بيروت ١٤١٠هـ.

* اللمع لأبي الفتح بن جني. تح د. حسين محمد شرف. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

* اللمع لأبي الفتح بن جني. تح حامد المؤمن. عالم الكتب ١٤٠٥هـ.

* المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني. تح سبيع حمزة حاكمي. دار القبلة، جدة ١٤٠٨هـ.

* مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تح محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي ١٩٨٨م.

* مجمع الأمثال للميداني. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م.

* المحرر الوجيز لابن عطية. تح المجلس العلمي بفاس. وزارة الأوقاف المغربية ١٣٩٥هـ.

* المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده. تح مصطفى السقا وزملائه. معهد المخطوطات. الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ.

* مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه. مكتبة المتنبي بالقاهرة.

* المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي. تح د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.

* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تح د محمد كامل بركات. جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

* المستقصى في أمثال العرب للزمخشري. دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٧هـ.

* معاني القرآن للأخفش. تح د. فائز فارس. دار البشير ١٤٠١هـ.

* معاني القرآن للفراء. عالم الكتب بيروت.

* معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تح د. عبدالجليل عبده شلبي. عالم الكتب ١٤٠٨هـ.

* المعاني الكبير لابن قتيبة. دار الكتب العلمية بيروت.

* معجم الأدباء. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.

* مغني اللبيب. لابن هشام تح مازن المبارك ورفاقه. دار الفكر ١٩٧٩م.

* المفصل للزمخشري. دار الجيل الطبعة الثانية.

* المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني. تح كاظم المرجان. وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢م.

* القاموس المحيط. للفيروز أبادي. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٦هـ.

* المقتضب لأبي العباس المبرد. تح محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف المصرية ١٣٩٩هـ.

* المقرب لابن عصفور. تح أحمد الجبوري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ.

* الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع. تح د. علي سلطان الحكمي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

* منثور الفوائد. لأبي البركات الأنباري. تح حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ

* المنصف لابن جني. تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.

* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأشموني. عيسى البابي الحلبى.

* النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تح وتصحيح علي محمد الضباع. دار الكتب بيروت.

* همع الهوامع للسيوطي. تح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ.

* * *